المملكة الأردنية الهاشمية

هيئة مكافحة الفساد

التقرير السنوي
2013

www.jacc.gov.jo

صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

سمو ولي العهد

الأمير الحسين بن عبدالله الثاني المعظم

مـجلـس الهـيئـة

معالي السيد
سميح بينو

رئيـــس المجلـــس

عطوفة الأستاذ الدكتور
عبد خرابشة

عـــضـــــو

عطوفة السيد
عبد الكريم الغرايبة

عـــضـــــو

عطوفة السيد
علي الضمور

عضو/ الأمين العام

عطوفة المهندسة
سناء مهيار

عـــضـــــو

عطوفة السيد
رمزي نزهة

عـــضـــــو

عطوفة الأستاذ الدكتور
فياض القضاة

عـــضـــــو(١)

(١)- صدرت الإرادة الملكية بقبول استقالة عطوفة الأستاذ الدكتور فياض القضاة من مجلس هيئة مكافحة الفساد بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢١ .

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
المملكة الأردنية الهاشمية
هيئة مكافحة الفساد
ANTI-CORRUPTION COMMISSION

كـلمـة معالـي الرئيـــس

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرني أن أقدم لتقرير هيئة مكافحة الفساد السنوي عن العام ٢٠١٢ الذي افخر بان اصفه بانه كان عاما متميزا على صُعد كثيرة في مقدمتها إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام ٢٠١٢/٢٠١٧ التي وُضعت بمشاركة كريمة من عدة جهات ومؤسسات رسمية وأهلية أردنية وبتعاون مشكور مع الإتحاد الأوروبي من خلال مشروع برنامج التوأمة مع دولة فنلندا .. اضافة الى صدور القانون المعدل لقانون الهيئة رقم ٦٢ لسنة ٢٠٠٦ بهدف معالجة التشوهات التي تعتور القانون وتلبي متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد .. حيث تضمنت هذه التعديلات طلب تجريم الرشوة في القطاع الخاص وتجريم عدم الافصاح او عدم الاعلان عن تعارض المصالح اضافة الى تشديد العقوبة على الامتناع عن الابلاغ عن اي معلومات لها علاقة بارتكاب افعال الفساد وتجريم افعال ممارسة النفوذ وغسل الاموال والكسب غير المشروع .

أما على صعيد محور التوعية و الوقاية من الفساد فقد أنجزنا دراسة مستوفاة حول الأوامر التغييرية في العطاءات الحكومية للوصول الى سياسات فاعلة وعاقلة لضبط وتصويب تفشي هذه الظاهرة إعمالاً لمبادئ النزاهة والشفافية في العطاءات وصوناً للمال العام وعقدت ورشاً تدريبية وتعليمية ، وقدمت كوادرها محاضرات توعوية عن الفساد ومخاطره شملت القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني والإعلام .

ولأن الشفافية عنوان نحرص في الهيئة على تبنيه والسير على هداه أود ان اشير هنا الى بعض التحديات التي تواجه عملنا وتحتاج الى علاج شاف وعملي .. من ابرزها ضرورة الاخذ بمقترحات الهيئة حول التشريعات التي تحكم عملها وفي مقدمتها قانونها .. اضافة الى ضرورة فك ارتباط الهيئة بنظام الخدمة المدنية لان شمولها بنظام الهيكلة عام ٢٠١٢ قيّد قدرتها على سد احتياجاتها من الكوادر الفنية خاصة أن جرائم الفساد ذات طبيعة خاصة تحتاج مثلاً الى محققين ماليين ومتخصصين في علم الحاسوب والاعمال البنكية والمصرفية و كذلك يجب توسيع صلاحياتها لتشمل العاملين في قطاعات اخرى بصرف النظر عن الجهات التي ينتسب اليها من تثور حولهم شبهات الفساد .

كما شاركت من خلال رئيس وأعضاء مجلسها وموظفيها في فعاليات ولقاءات دولية وإقليمية وعربية تعزيزاً لفكرة انفتاحها على تجارب الدول الأخرى للإفادة والاستفادة وتبادل الخبرة والمعرفة باعتبار أن الفساد أصبح ظاهرة مقلقة للمجتمع الدولي ككل .

لقد حرصنا في هذا التقرير على تدوين ما قد يهم المهتمين بقضايا الفساد ومحاربته وراصدي أداء الهيئة وكذلك تلبية احتياجات الدارسين والباحثين .. وبما يعكس صورة وافية عن إنجازاتها على صُعد إنفاذ القانون ، التوعية والوقاية والتعاون الدولي والتحديات التي تواجهها.

والله من وراء القصد

رئيس هيئة مكافحة الفساد

سميـح بينـــو

الفهـــرس

مقدمة	11
الفصل الأول: التنظيم القانوني للهيئة	13
نشأة الهيئة / عمل الهيئة / الرؤية / الرسالة / الأهداف	16
صلاحيات الهيئة	17
التعديلات المقترحة على قانون مكافحة الفساد / نظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد	18
الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد	19
الهيكل التنظيمي للهيئة	20
القوى البشرية العاملة في الهيئة	21
الفصل الثاني : الإنجازات	23
القسم الأول: التوعية والوقاية من الفساد	24
أولاً : الدراسات والأبحاث	24
ثانياً : تدقيق السجلات ومراجعة إجراءات العمل	25
ثالثاً : التوعية	26
القسم الثاني: إنفاذ القانون	30
أولاً : قسم الشكاوى	31
ثانياً : قسم المعلومات (التحري) والتحقيق	31
ثالثاً : التحقيق لدى الادعاء العام	41
رابعاً : المتابعة لدى المحاكم	42
خامساً : الاسترداد	42
القسم الثالث: التعاون المحلي والإقليمي والدولي	45
أولاً : مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد	45
ثانياً : آلية إستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	47
ثالثاً : مشاريع التعاون	47
رابعاً : التفاعل مع المجتمع المحلي والخارجي	50
خامساً : مشاركة الهيئة بالمنتديات الدولية	55
سادساً : الفعاليات الأقليمية والدولية التي عقدت في الأردن	57
القسم الرابع : الإدارة وبناء القدرات المؤسسية	63
أولاً : بناء وتنمية قدرات موظفي الهيئة	64
ثانياً : دعم المؤسسية في عمل الهيئة	66
ثالثاً : الحوسبة وتكنولوجيا المعلومات	66
القسم الخامس : الرقابة الداخلية	67
القسم السادس : خلاصة موزانة هيئة مكافحة الفساد	68

مقـــدمـــة

يتضمن هذا التقرير خلاصة لأعمال الهيئة وأنشطتها التي قامت بها وبما يتفق وقانونها بموجب المادتين (١١/أ/١٢) و (١٣/أ/٥) من قانون الهيئة اللتين نصتا على إعداد التقرير السنوي وإقراره من قبل مجلس الهيئة ورفعه إلى مجلس الوزراء ومجلس الأمة.

وانسجاماً مع رغبة المشرّع جاء هذا التقرير السنوي ليُبيّن فيه أعمال وأنشطة الهيئة في كل سنة متضمناً التنظيم القانوني للهيئة من خلال التعريف بآفة الفساد ومظاهره والأسباب المؤدية إلى ارتكابه؛ كما يشتمل ملخصاً عن إنشاء الهيئة وعملها والرؤية والرسالة والأهداف والصلاحيات ، إضافة إلى محاور الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ، والهيكل التنظيمي والقوى البشرية فيها ، ومتضمناً أيضاً انجازات الهيئة وبما ينسجم مع التقسيم الإداري فيها وهي التوعية والوقاية من الفساد وإنفاذ القانون والتعاون المحلي والإقليمي والدولي وكذلك الإدارة وبناء القدرات المؤسسية والرقابة الداخلية وخلاصة موازنة الهيئة.

الفصل الأول

التنظيم القانوني للهيئة

الفصل الأول: التنظيم القانوني للهيئة

تعتبر ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية واسعة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر. وقد حظيت هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة باهتمام الحكومات والشعوب في معظم دول العالم. حيث يمثل الفساد إشكالية قديمة، منذ أن استخلف الله الإنسان على الأرض.

والفساد يتغير بتغير الأحداث وتسارعها ويتأثر بما يشهده العالم من توظيف المفسدين لما وصل إليه العلم من تقدم في كافة المجالات المؤدية إلى ارتكاب أفعال الفساد.

وللفساد أشكال كثيرة منها:

١. **الفساد الإداري:** وهو ما يتعلق بالانحراف الإداري والوظيفي أو التنظيمي عن تطبيق أحكام القانون. ومن أمثلته المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته خلافاً لمنظومة التشريعات والقوانين والضوابط الإدارية.

٢. **الفساد المالي:** ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة والتي تؤدي بالنتيجة إلى المساس بالمال العام سواء تمت عن طريق الفعل أو الامتناع.

٣. **الفساد السياسي:** هو الانحراف في النهج الإصلاحي السياسي للدولة وفقدان الديمقراطية وتفشي المحسوبية واستغلال النفوذ لتحقيق مصالح خاصة ، ومن أنماطه فساد أعضاء المؤسسات السياسية في الدولة كالبرلمان والحكومة والنخب الحزبية وكبار المسؤولين.

تتباين أسباب ارتكاب أفعال الفساد وتتنوع من دولة إلى أخرى ، وأياً كانت هذه الأسباب فإن للعنصر البشري دور أساسي فيها؛ ومن هذه الأسباب ما يلي:

١. ضعف الوازع الديني.
٢. الفقر والجهل وانتشار الأمية والبطالة.
٣. ضعف أجهزة الرقابة والمساءلة وعدم استقلاليتها.
٤. غياب أو عدم الالتزام بقواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات سلوك الموظفين.
٥. ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات المتخصصة بمحاربة الفساد.
٦. تدني رواتب الموظفين في القطاع العام وارتفاع مستوى تكاليف المعيشة.
٧. غياب التشريعات الفعالة التي تكافح الفساد وتفرض العقوبات على مرتكبيها.
٨. غياب الإرادة السياسية لمكافحة الفساد.
٩. عدم أو ضعف كفاءة الجهاز القضائي وغياب الاستقلالية التامة له.
١٠. قلة الوعي بطبيعة الفساد وأشكاله ومخاطره إضافة إلى ضعف الوعي الديمقراطي والوعي بحقوق المواطن.
١١. غياب الشفافية والوضوح، وعدم الإفصاح عن المعلومات والسجلات العامة والاستثمارات الحكومية والإيرادات العامة وطرق استخدامها.

نشـــأة الهيئـــــة

جاء إنشاء هيئة مكافحة الفساد تنفيذاً لتوجيهات ملكية سامية وانسجاماً مع متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادق عليها الأردن بموجب القانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٤، وتم إيداع صك التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٤ شباط ٢٠٠٥. ونتيجة لذلك صدر قانون الهيئة رقم ٦٢ لعام ٢٠٠٦ الذي حدّد أهدافها ومهامها والأفعال التي بموجبه تعد فساداً.

عمـــل الهيئـــــة

الهيئة هي إحدى الجهات المسؤولة عن ملاحقة كل من يرتكب أياً من أفعال الفساد المجرّمة وفقاً لأحكام القانون. كما أنها معنية أيضاً بالقيام بالجهود اللازمة لتجفيف منابع الفساد، وتوعية المواطنين بآثاره السلبية الخطيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلى صورة الأردن لدى المستثمرين والمؤسسات الدولية؛ آخذين بعين الاعتبار أن جهود الهيئة في مجال الإصلاح والتحديث وتطوير مؤسسات الدولة تواجه العديد من المعيقات والتحديات لهذا الإصلاح وفي مقدمتها تفشي ظاهرتي الواسطة والمحسوبية.

الـــرؤيـــــــة

"نظام تشريعي واداري وإعلامي فاعل وكفؤ يعزز مبادئ النزاهة الوطنية ويرسخ ثقة المواطنين بالمؤسسات الوطنية"

الـــرسـالـــــة

"تطوير وتنفيذ سياسات فاعلة لترسيخ مبادئ النزاهة الوطنية من خلال تفعيل الثقافة المجتمعية الرافضة للفساد، ووضع آليات عمل واستراتيجيات فاعلة قادرة على تجفيف منابع الفساد والحد من انتشاره في المجتمع بمشاركة وتعاون جميع مؤسسات القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية منه والقضاء عليه"

الأهـــــــداف

حدد قانون الهيئة أهدافها بما يلي:

أ. وضع وتنفيذ سياسات فعّالة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لمكافحة الفساد والوقاية منه.

ب. الكشف عن مواطن الفساد بجميع أشكاله بما في ذلك الفساد المالي والإداري وكذلك الواسطة والمحسوبية إذا شكلت اعتداءً على حقوق الغير وعلى المال العام .

ج. توفير مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة.

د. مكافحة اغتيال الشخصية.

ه. التعاون في تقديم وطلب المساعدة القانونية الدولية حال توافر شروط تقديمها من خلال القنوات الرسمية .

صلاحيـــات الهيئـــة

تتولى الهيئة في سبيل تحقيق أهدافها المهام والصلاحيات التالية :

أ. التحري عن الفساد المالي والإداري، والكشف عن المخالفات والتجاوزات وجمع الأدلة والمعلومات الخاصة بذلك، ومباشرة التحقيقات والسير في الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة لذلك.

ب. ملاحقة كل من يرتكب فعلاً من أفعال الفساد خلافاً لأحكام القانون وحجز أمواله المنقولة وغير المنقولة ومنعه من السفر، وطلب كف يده عن العمل من الجهات المعنية، ووقف راتبه وعلاواته وسائر استحقاقاته المالية إذا لزم، وتعديل أي من تلك القرارات أو إلغائها وفق التشريعات السارية المفعول.

ج. إجراء التحريات اللازمة لمتابعة أي من قضايا الفساد من تلقاء نفسها أو بناءً على إخبار يرد من أي جهة أو بناءً على شكوى من أحد المتضررين.

ولتحقيق هذه الأهداف اعتبرت المادة (٥) من قانون الهيئة الأفعال التالية فساداً :

أ. الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة الواردة في قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة (١٩٦٠) وتعديلاته، والتي تشمل الجرائم التالية:

١. الرشوة.
٢. الاختلاس.
٣. استثمار الوظيفة.
٤. إساءة استعمال السلطة.
٥. الإخلال بالواجبات الوظيفية.

ب. الجرائم المخلة بالثقة العامة الواردة في قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة (١٩٦٠) وتعديلاته، والتي تشمل الجرائم التالية:

١. التزوير واستعمال وثائق مزورة بجميع أنواعه.
٢. تقليد ختم الدولة والعلامات الرسمية.
٣. الجرائم المتعلقة بالنقد والمسكوكات.
٤. المصدقات الكاذبة.
٥. انتحال الهوية.

ج. الجرائم الاقتصادية بالمعنى المحدد في قانون الجرائم الاقتصادية رقم (١١) لسنة (١٩٩٣) وتعديلاته، ومن ضمنها الجرائم التي تلحق الضرر بالمركز الاقتصادي للمملكة أو بالثقة العامة للاقتصاد الوطني أو العملة الوطنية أو الأسهم أو السندات أو الأوراق المالية المتداولة والجرائم الأخرى التي يكون محلها الأموال العامة.

د. كل فعل أو امتناع عن فعل يؤدي إلى المساس بالأموال العامة.

ه. قبول الواسطة والمحسوبية التي تلغي حقاً أو تحق باطلاً.

و. جميع الأفعال الواردة في الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من المملكة والمتعلقة بأفعال الفساد.

وقد منحت المادة (١٦) من قانون الهيئة كل من رئيس وأعضاء مجلس هيئة مكافحة الفساد صفة الضابطة العدلية لغاية قيامهم بمهامهم وصلاحياتهم القانونية. ولهم وفقاً لهذه المادة منح هذه الصفة إلى أي موظف في الهيئة تقتضي طبيعة عمله الحصول على هذه الصفة التي تخولّه ممارسة جميع الصلاحيات الممنوحة لموظفي الضابطة العدلية وفقاً لأحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية.

التعديلات المقترحة على قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٦

تقدمت الهيئة بمشروع لتعديل قانون هيئة مكافحة الفساد لسنة ٢٠١٣، وقد وافق مجلس الأمة بشقيه النواب والأعيان على مشروع القانون (٢) على النحو الآتي:

- تعديل المادة (٥) من القانون الأصلي على النحو التالي:

أولاً: بإضافة كل من الفقرات (د، هـ، و) إليها بالنص التالي:

د. جرائم غسل الأموال

هـ. الكسب غير المشروع

و. عدم الإعلان أو الإفصاح عن استثمارات أو ممتلكات أو منافع قد تؤدي إلى تعارض في المصالح إذا كانت القوانين والأنظمة تستوجب ذلك ويكون من شأنها تحقيق منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة للممتنع عن إعلانها.

- تعديل المادة (٧) فقرة (د) من القانون الأصلي بحيث تصبح:

بالرغم مما ورد في أي تشريع آخر تلتزم الهيئة بإصدار قراراتها في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ بدء إجراءات التحقيق والتحري في الشكوى، وللمجلس إذا اقتضت الضرورة تمديد ذلك الموعد لمدة إضافية لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

- تعديل المادة (٢١) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (د) إليها بالنص التالي:

على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن أربعة أشهر أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين كل من توافرت لديه أدلة عن وجود فساد ولم يقم بالإبلاغ عنها للهيئة أو للسلطات المختصة وتضاعف العقوبة إذا كان موظفاً عاماً.

نظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم (٣)

تقدمت هيئة مكافحة الفساد بمشروع نظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم بهدف تنظيم الأمور المتعلقة بتوفير الحماية لهم من خلال إنشاء وحدة خاصة في هيئة مكافحة الفساد يوكل لها توفير الحماية للأشخاص المشمولين به، ولتوفير الحماية لكل من يساهم في تقديم معلومات بناءً على طلب أو من تلقاء نفسه تؤدي إلى الكشف عن أفعال الفساد أو تؤدي إلى الكشف عن المفسدين، ولتحفيز الكافة بمن فيهم ضحايا الفساد على الإبلاغ عن أفعال الفساد ولتمكينهم من الشهادة أمام القضاء أو أي من الجهات ذات العلاقة في التحقيق في جرائم الفساد.

وتضمن النظام إنشاء وحدة في الهيئة لحماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء والأشخاص وثيقي الصلة بهم تكون مرتبطة برئيس الهيئة. وتهدف هذه الوحدة إلى توفير الوسائل والإجراءات العملية التي تساعد في الكشف والإبلاغ عن أي واقعة فساد وتوفير الحماية القانونية والوظيفية والشخصية للمبلغين والشهود والمخبرين والخبراء وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم أو لكل شخص يساهم في تقديم معلومات تتعلق بواقعة فساد من أي اعتداء أو انتقام أو ترهيب محتمل أو إيذاء مادي أو معنوي إذا دلت القرائن على تعرض أي منهم لذلك.

وتقوم الهيئة بموجب النظام ولمقاصد تحقيق وحدة الحماية لمهامها وصلاحياتها بتوفير الحماية الأمنية اللازمة للأشخاص المشمولين به بالتعاون مع مديرية الأمن العام والجهات ذات العلاقة، ومتابعة شؤون الأشخاص المشمولين بالحماية لضمان أمنهم وسلامتهم وحمايتهم من أي تمييز أو إساءة في المعاملة، إضافة إلى تأمين حضور الأشخاص المشمولين بالحماية لجلسات المحاكمة والتحقيق بالتعاون مع مديرية الأمن العام.

---

(٢)- صدرت الإرادة الملكية السامية بالمصادقة على هذا القانون المعدل ونشر في الجريدة الرسمية العدد رقم (٥٢٧٨) تاريخ ٢٠١٤/٤/١

(٣)- دخل نظام « حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والاشخاص وثيقي الصلة بهم رقم (٦٢) لسنة ٢٠١٤ » حيز التنفيذ بالمملكة ونشر في عدد الجريدة الرسمية رقم (٥٢٨٦) تاريخ ٢٠١٤/٥/١٥ .

وبموجب هذا النظام يتم توفير الحماية القانونية ضد أي إجراء تعسفي بحق الأشخاص المشمولين بقرار توفير الحماية، وأي قرار إداري يغير من المركز القانوني أو الإداري للأشخاص المشمولين بقرار توفير الحماية أو ينتقص من حقوقهم أو يحرمهم منها، إضافة إلى أي إجراء يؤدي إلى إساءة معاملة الأشخاص المشمولين بقرار توفير الحماية أو الإساءة لمكانتهم أو لسمعتهم، وأي إجراء أو تدبير آخر سلبي يتخذ بحق الأشخاص المشمولين بقرار توفير الحماية طالما كان هذا الإجراء أو التدبير يتصل بدورهم في الإبلاغ عن أفعال فساد.

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

أطلق دولة رئيس الوزراء يوم الأحد الموافق ٢٠١٣/٦/٣٠ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام (٢٠١٣ – ٢٠١٧) لدى افتتاحه أعمال ورشة العمل الإقليمية حول تعزيز نزاهة القضاء بمشاركة وزراء عدل وخبراء عرب وأجانب.

رئيس الوزراء يطلق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٣ - ٢٠١٧

تم إعداد الاستراتيجية بالتنسيق والتعاون ما بين هيئة مكافحة الفساد والاتحاد الأوروبي من خلال مشروع التوأمة مع دولة فنلندا التي تتربع على رأس قائمة الدول في النزاهة والشفافية على مؤشر مدركات الفساد.

تستند الاستراتيجية على توفر الإرادة السياسية الجادة في المملكة الحريصة على تعزيز النزاهة الوطنية ومكافحة الفساد، وترسيخ مبدأ سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان وعدم اغتيال الشخصية، وتكريس مبادئ النزاهة على المستويين الشخصي والمؤسسي، وإعمال مبدأ الشفافية والمساءلة، واستقلالية القضاء، والمشاركة المجتمعية.

أهداف الاستراتيجية:

١. رفع مستوى التوعية والتثقيف حول ظاهرة الفساد وجهود مكافحتها .
٢. تعزيز الوقاية من الفساد .
٣. تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد .
٤. تفعيل المشاركة المجتمعية في أنشطة مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة .
٥. كفاءة الإجراءات التحقيقية في قضايا الفساد وملاحقة مرتكبيها .
٦. تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد .
٧. تطوير التشريعات الوطنية بما يتوافق مع المعايير والمتطلبات الدولية لمكافحة الفساد والتأكد من مدى كفاءة تنفيذها .

وقد تضمنت الاستراتيجية الوطنية خطة عمل مفصلة ركزت على إجراءات تنفيذية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل تم فيها تحديد الجهات المعنية بتنفيذ كل من الأهداف الاستراتيجية السبعة ومؤشرات قياس الأداء لها.

شكل توضيحي رقم (١)

الهيكل التنظيمي

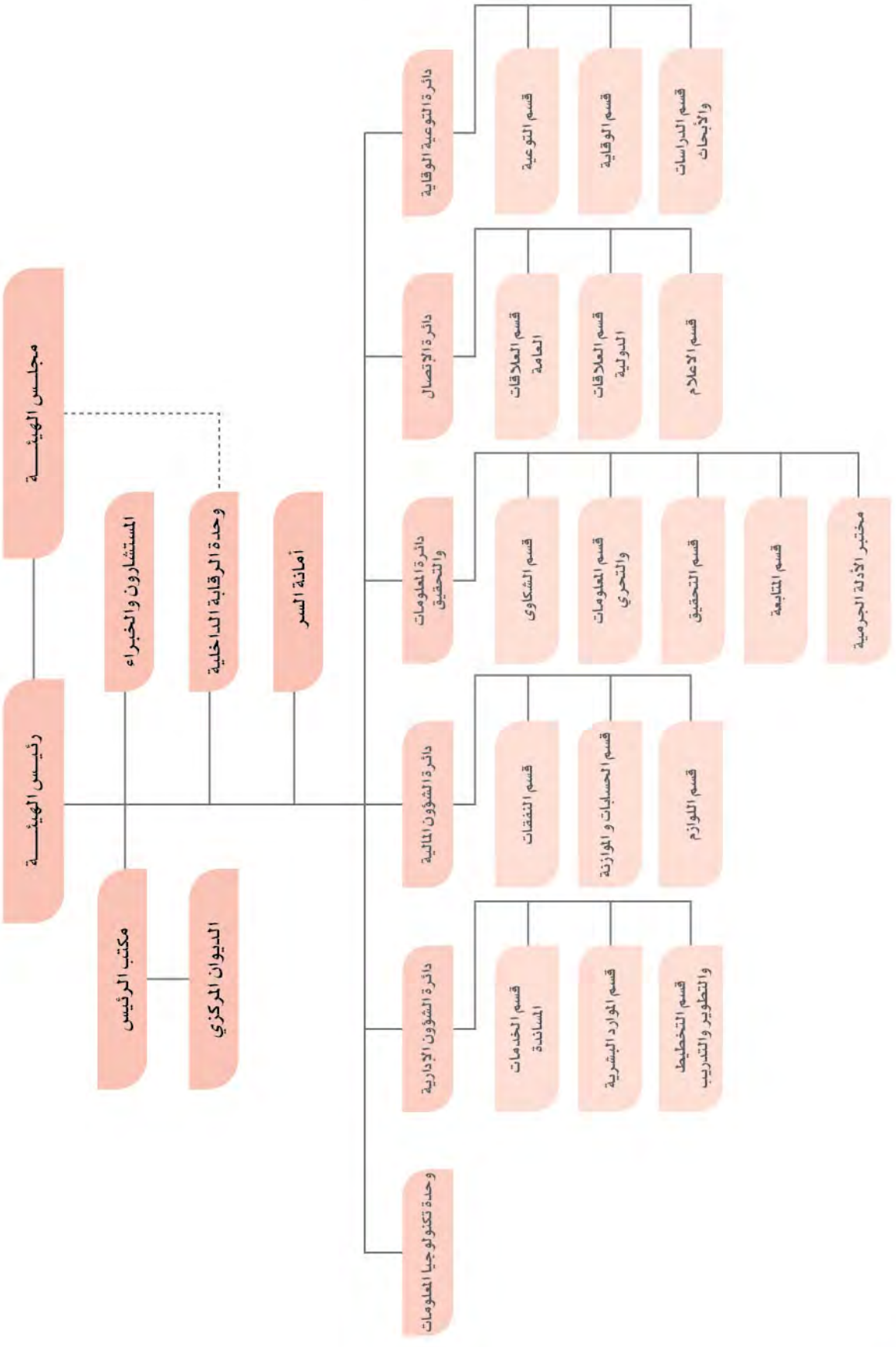

القوى البشرية العاملة في الهيئة

بلغ عدد العاملين في الهيئة (١٧٠) موظفاً حتى تاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ ، والجدول التالي يبين توزيع الموظفين على الدوائر المختلفة للعام ٢٠١٣:

جدول رقم (١)

توزيع الموظفين على دوائر الهيئة ووحداتها

الرقم	اسم الدائـرة	العدد لسنة ٢٠١٣
١.	المعلومات والتحقيق	٤٠
٢.	التوعية والوقاية	١٠
٣.	الاتصال	٧
٤.	الشؤون المالية	١٤
٥.	الشؤون الادارية	٤٠
٦.	وحدة الرقابة الداخلية	٣
٧.	وحدة تكنولوجيا المعلومات	٣
٨.	مكتب الرئيس	٤
٩.	مستشارون	١
١٠.	المنتدبون	٤٨
المجموع		١٧٠

المملكة الأردنية الهاشمية
HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN

هيئة مكافحة الفساد
ANTI-CORRUPTION COMMISSION

الفساد

احتكار للمناصب

للشكاوي: 5681365
www.jacc.gov.jo
@Jordan_Acc
shkwa@jacc.gov.jo
Anti Corruption Commission

الفصل الثاني
الإنـــجـــــازات

يتناول هذا الفصل جهود وإنجازات الهيئة في مجالات عملها الأساسية وهي:

١. التوعية والوقاية من الفساد.
٢. التجريم وإنفاذ القانون.
٣. التعاون المحلي والإقليمي والدولي.
٤. الإدارة وبناء القدرات المؤسسية.
٥. الرقابة الداخلية.
٦. خلاصة موازنة الهيئة .

القسم الأول: التوعية والوقاية من الفساد

يعتبر الدور الوقائي للهيئة دور بالغ الأهمية على اعتبار أن الوقاية خير من العلاج، وذلك من خلال العمل على مراجعة التشريعات الناظمة وإجراءات العمل للجهات المستهدفة وبيان أهم الثغرات الموجودة والتي قد تتسبب بهدر المال العام أو إعاقة تقديم الخدمة بصور مناسبة للمواطنين، حيث أن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام (٢٠١٣-٢٠١٧) أولت الجانب الوقائي والتوعوي أهمية بالغة.

تُعنى الهيئة في مجال الوقاية من الفساد بإجراء الدراسات والبحوث التي تبين مكامنه وطرق معالجته، وتوعية المواطنين بآثاره السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذلك العمل على تعزيز قيم النزاهة الوطنية والشفافية، ونشر ثقافة مجتمعية تحارب الفساد من خلال الانفتاح على وسائل الاتصال المختلفة، ومراقبة إجراءات العمل المتبعة في الجهات المعنية للتأكد من سلامتها ومدى مراعاتها للتشريعات النافذة.

ولإنجاح هذه الجهود، ركزت الهيئة في عملها على المحاور التالية:

أولاً: الدراسات والأبحاث

تعزيزاً لمبادئ النزاهة في القطاعات الحكومية قامت الهيئة في هذا المجال بالأنشطة التالية:

١. **إعداد دراسة الأوامر التغييرية في العطاءات الحكومية** بمشاركة فريق عمل مكون من ممثلين عن كل من (هيئة مكافحة الفساد، وزارة الأشغال العامة والإسكان، القطاع الخاص، وزارة البلديات، والمكاتب الهندسية الاستشارية).

برزت اهمية هذه الدراسة من خلال بعض التحقيقات التي اجرتها الهيئة في عدد من القضايا التي تتعلق بزيادة كلفة بعض المشروعات الحكومية عن قيمة العطاءات الاصلية، بسبب الاوامر التغيرية التي طرأت عليها عند التنفيذ.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على حجم الأوامر التغييرية والأسباب الحقيقية لاتخاذ قراراتها وتقديم التوصيات للحد من هذه القرارات. وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة، استخدمت الدراسة عدة أساليب شملت مراجعة شاملة للتشريعات التي تحكم الأوامر التغييرية وجلسات العصف الذهني، بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع الخبراء المعنيين في العطاءات الحكومية سواء المتخصصين من المؤسسات الحكومية المعنية أو من مؤسسات القطاع الخاص، كما استخدمت الدراسة البيانات المتوفرة من المصادر الرسمية.

توصلت الدراسة إلى حصر أسباب الأوامر التغييرية، ومن أبرزها:

- ضعف الدراسات الأولية للمشاريع الحكومية، في مجال الجدوى الاقتصادية والمالية، والاجتماعية والبيئية...الخ
- ضعف تقديرات تكلفة تنفيذ المشاريع، وخاصة في مجال قيمة وتكلفة الاستملاك.
- وجود أخطاء في التصاميم والمخططات وعدم تحديد الكميات بدقة.

خلصت الدراسة الى نتائج وتوصيات تتعلق بـ:

توصيات تتعلق بالجانب التشريعي والتعاقدي، كان من أبرزها :

أ. ضرورة إجراء تعديلات على مواد/ نظام الأشغال الحكومية من خلال ما يلي:

- تعديل التعريفات ذات الصلة بالأوامر التغييرية.
- حصر تنفيذ الأشغال والخدمات الفنية الحكومية من خلال العطاءات العامة ويستثنى منها حالات خاصة ومبررة.
- تعديل المادة (٢٢) الخاصة بالأوامر التغييرية وبشكل يؤدي إلى الحد منها ويقلل من نسبة القيمة المطلقة الكلية للتغييرات.

ب. ضرورة إجراء تعديلات على عقد المقاولة الموحد للمشاريع الإنشائية، وتشمل ما يلي:

- تحديد مسؤوليات وجوانب التقصير لكل من صاحب العمل والاستشاري والمقاول .
- تعديل مواد عقد المقاولة الموحد للمشاريع الانشائية فيما يخص أسعار الأوامر التغييرية بحيث تخضع لموافقة المهندس المعني والمقاول وصاحب العمل قبل الموافقة عليها وتنفيذها بحيث تصدر الأسعار مع الأمر التغييري .

توصيات تتعلق بجانب اجراءات العمل، كان من ابرزها :

أ. ضرورة إجراء دراسات جدوى اقتصادية واجتماعية وبيئية للمشاريع الحكومية، كخطوة اساسية قبل تنفيذ أي مشروع حكومي، للوقوف على كافة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمالية للمشروع.

ب. تحديد أهداف المشروع وغاياته، وموقعه ونطاقه والجهة المستفيدة.

ج. مراعاة عدم تغيير أهداف المشروع وغاياته بدون مبررات حقيقية وخاصة في حالة تغيّر المسؤولين.

د. تحديد تكلفة استملاك المشروع بشكل دقيق.

ونظراً لأهمية مخرجات الدراسة فقد طلب دولة رئيس الوزراء الأفخم من وزارة الأشغال العامة والإسكان ووزارة العدل وأمانة عمان الكبرى الاهتمام بالدراسة ووضعها موضع التنفيذ نظراً لأهميتها في وقف هدر الموارد المالية للحكومة، وقام معالي وزير الأشغال العامة والإسكان بدوره بالإيعاز لمدير عام دائرة العطاءات الحكومية بالتقيد وتنفيذ ما جاء فيها ، والإيعاز لأمين سر مجلس البناء الوطني بإعداد مسودة تشريع لتعديل نصوص قانون مجلس البناء الوطني بما ينسجم مع هذه الدراسة.

٢. **إعداد ورقة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة** تختص بالمبادرات ذات العلاقة بمكافحة الفساد والوقاية منه بعنوان "مبادرات الهيئة حول الوقاية من الفساد"، والتي تم مناقشتها في اجتماع الفريق العامل الحكومي الرابع المعني بالوقاية من الفساد، حيث ناقش الاجتماع الآتي:

- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٣-٢٠١٧).
- تعزيز النزاهة والحاكمية المؤسسية في المؤسسات العامة ومنها:
  - دراسة تقييم نزاهة المشتريات في القطاع الصحي.
  - دراسة الاوامر التغييرية في العطاءات الحكومية.
  - مراجعة التشريعات الوطنية ذات العلاقة بمكافحة الفساد والوقاية منه بما ينسجم مع المعايير والاتفاقيات الدولية.
- محور الوقاية من الفساد في المؤسسات العامة.
- محور التوعية بمخاطر الفساد.

ثانياً: تدقيق السجلات ومراجعة إجراءات العمل (الجانب الوقائي الميداني) :

قامت الهيئة بالعديد من الأنشطة المتعلقة بالتدقيق والمراجعة على إجراءات عمل وقيود وسجلات بعض الجهات المستهدفة بناءً على المعلومات المتوفرة لدى الهيئة وذلك من خلال الزيارات الميدانية للجهات المستهدفة:

١. تدقيق ومراجعة الآلية التي يتم بها منح رخص الأبنية لدى أمانة عمان الكبرى، حيث تم القيام بتدقيق ومراجعة الإجراءات والآلية التي يتم بها منح رخص الأبنية لدى الأمانة وكذلك دراسة التشريعات الناظمة لها ورصد أهم الثغرات التي قد تقود إلى إرتكاب أفعال الفساد، وذلك من خلال إجراء العديد من اللقاءات والاجتماعات مع الأشخاص المعنيين في الأمانة، وتم مخاطبة أمانة عمان الكبرى بالتوصيات لمعالجة الخلل القائم والتي من أهمها:

- ضرورة وضع منهجية واضحة (مخططة) لعمليات التفتيش ومتابعة المشاريع خاصة بعد منح إذن الإشغال تكون وفق مراحل متعددة من وقت الحصول على رخصة الأبنية إلى ما بعد الحصول على إذن الإشغال، يتولى كل مرحلة تفتيش فريق متخصص من المهندسين وموظفي الأمانة والجهات ذات العلاقة وذلك من أجل التأكد من التزام شركات الإسكان والأفراد بتطبيق شروط الخدمات والمرافق التي تم التطرق لها (مثل: آبار المياه، الحفر الامتصاصية، والمضخات، وارتفاعات الأسوار والارتدادات وتصريف مياه الأمطار وكذلك عدم حدوث مخالفات في مناسيب الشوارع وطابق السطح والسدة ومواقف السيارات....الخ).
- ضرورة إعادة النظر بالتعويضات عن المخالفات المرتكبة من قبل المحال التجارية وما شابهها وقيمتها من خلال تشكيل لجنة فنية متخصصة من عدة دوائر لتقدير قيمة التعويض على الحالات المختلفة حتى لا يكون هناك اختلاف في قيم التعويض على نفس الحالة.

• تغليظ العقوبات على المخالفين وزيادة ساعات الرقابة وخاصة في غير أوقات الدوام الرسمي والأعياد حيث تزداد المخالفات في هذه الاوقات.
• ضرورة زيادة أعداد المفتشين وعمليات التفتيش.
• ضرورة التركيز على ضمان جودة تصريف مياه الامطار ابتداءً من المخططات الهندسية، ونقابة المهندسين، ومروراً بكشف مهندس الأبنية وتقديره وتحويل المعاملة للجهات المختصة في الأمانة لتقدير الحاجة لتصريف مياه الأمطار، وإشراف الأمانة على تنفيذ القرارات.
• ضرورة توعية المواطنين قبل شراء الشقق السكنية فيما يخص الخدمات، وعدم التوقيع على أي معاملة بيع قبل قراءة كامل العقد لوجود أحيانا ما يسمى بالنظام العدلي والذي ينص على إرفاق بعض الخدمات مثل طابق السطح لأحد الشقق...

٢. دراسة تقرير ديوان المحاسبة لعام ٢٠١٢ لمتابعة القضايا التي يُوجد فيها مساس بالمال العام والتي يمكن للهيئة متابعتها.

٣. تدقيق ومراجعة أسس ومعايير الاستقدام للعمالة الوافدة مع وزارة العمل وكذلك مراجعة إجراءات التفتيش المتبعة من قبل الوزارة خاصة في ظل أزمة اللاجئين السوريين، وتم مخاطبة وزارة العمل بأهم التوصيات لمعالجة الخلل القائم والتي من أهمها:
• ضرورة تفعيل التنسيق بين وزارتي العمل والعدل لإيجاد آلية ربط إلكتروني تبين تكرار المخالفات بالنسبة لأصحاب العمل، وذلك لتغليظ العقوبة على من تكرر لديه نفس المخالفة.
• ضرورة إعداد برامج توعوية من خلال وسائل الإعلام المختلفة تحث المواطنين والعاملين على إبلاغ وزارة العمل عن أي تجاوزات تتعلق باستقدام واستخدام العمال غير الأردنيين، على اعتبار انه يأخذ حق الأردني في الوظيفة.

٤.التوصية لرئاسة الوزراء لدراسة إمكانية استخدام مبنى مدرسة الشيدية التي أقيمت في منطقة غير مأهولة بالسكان في منطقة أبو عامود/ مثلث الشيدية – محافظة معان، من قبل جهة أخرى قد تكون أكثر حاجة لها بعدما تبين لفريق ميداني من الهيئة زار المنطقة عدم وجود تجمعات سكانية قريبة منها.

٥ . مخاطبة رئاسة الوزراء حول الصدأ والعيوب الجوهرية المكتشفة في تبطين مواسير المياه المستخدمة من الشركة المنفذة لمشروع جر مياه الديسي، وعدم استلام المشروع إلا بعد التأكد من صلاحية هذه المواسير للخدمة لمدة خمسين عاماً وهي المدة المتفق عليها في العقد، وقد خاطب رئيس الوزراء وزير المياه والري بذلك، الذي أكد بدوره في كتاب إلى رئيس الوزراء أن الوزارة قامت بإجراء اللازم وتحقق لها أكثر مما هو مذكور في اتفاقية المشروع (بمعنى أنه سيتم حسم مبلغٍ ما يعادل (٢٨,٦) مليون دولار سنوياً وهو ما يزيد عن (٢٥٪) من قيمة مستحقات الشركة السنوية حسب العقد في السنة الـ ٢١ من عمر المشروع في حالة انه قد ثبت في السنة الـ ١٥ من عمر المشروع ظهور مشكلة التبطين وعيوب اخرى وتبقى كذلك مسؤولية الشركة تسليم الخط بالمواصفات المطلوبة).

ثالثاً: التوعية

تعمل الهيئة من خلال التعاون مع المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني على إيجاد بيئة مجتمعية تنبذ الفساد والمفسدين من خلال بيان الأثر السلبي للفساد على جهود التنمية الشاملة، وتوعية المواطنين بضرورة العمل على اجتثاثه من المجتمع وتجفيف منابعه.

ولتحقيق ذلك تقوم الهيئة بتنفيذ ورش عمل وحملات توعية وتثقيف تهدف إلى ما يلي:
أ. ترسيخ ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد وبيان آثار الفساد على مختلف مظاهر الحياة.
ب. توعية وتثقيف كبار الموظفين في الوزارات والمؤسسات العامة.
ج. استثمار الخطب والدروس الدينية في المساجد وفي المراكز الثقافية الإسلامية والكنائس لتعزيز القيم الدينية والأخلاقية التي تنبذ الفساد والمفسدين لدى المواطنين.
د. التواصل مع الشباب بهدف تنبيههم بمخاطر الفساد على الفرد والمجتمع.
ه. استثمار وسائل الاعلام المختلفة لتعزيز قيم النزاهة الوطنية والشفافية ونشر ثقافة مجتمعية تحارب الفساد .

ومن نشاطات الهيئة في هذا المجال ما يلي:

١. أوراق العمل والنشرات التوعوية:

• ورقة عمل بعنوان "**آخر مستجدات الجهود الأردنية في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد للأعوام (٢٠١١/٢٠١٢)**" إعداد عطوفة عضو مجلس هيئة مكافحة الفساد السيد علي الضمور تم عرضها خلال المؤتمر الرابع للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، الذي عقد في شهر نيسان/٢٠١٣ في بيروت - لبنان وتبين ما قامت به المملكة الاردنية الهاشمية من جهود إصلاحية.

• ورقة عمل بعنوان "**دور الجهاز القضائي في مكافحة الفساد**" إعداد عطوفة عضو مجلس هيئة مكافحة الفساد السيد علي الضمور تم عرضها في المؤتمر الإقليمي الاول بعنوان "**تعزيز المواطنة ومكافحة الفساد في المنطقة العربية**" المنعقد خلال شهر شباط/ ٢٠١٣ في عمان تناولت التعريف بالهيئة وبالآليات القانونية والقضائية في مكافحة الفساد.

• ورقة عمل بعنوان "**التطور التشريعي للنزاهة ومكافحة الفساد/ التجربة الأردنية**" إعداد عطوفة عضو مجلس هيئة مكافحة الفساد/ السيد علي الضمور. تبين ورقة العمل التي تم عرضها في مؤتمر "**الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد**" المنعقد خلال شهر حزيران/ ٢٠١٣ أهم المؤسسات الرقابية في المملكة والدور الذي تلعبه في مكافحة الفساد والقوانين الناظمة لعملها ومدونة قواعد السلوك الوظيفي واخلاقيات الوظيفة العامة. كما وتطرقت ورقة العمل إلى مشروع قانون الكسب غير المشروع، واللجنة الملكية لتعزيز منظومة النزاهة.

• نشرة توعوية بعنوان (مدونة السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة في الأردن).

٢. المحاضرات والنشاطات التوعوية:

• بتاريخ ٢٠١٣/٢/١١: عقد ورشة عمل بعنوان "**الحاكمية الرشيدة ومكافحة الفساد**" في العاصمة عمان حضرها ٣٦ مشاركاً من كبار موظفي القطاع العام في وزارة العدل، دائرة قاضي القضاة، وزارة الداخلية، مجلس النواب، مجلس الأعيان والهيئة المستقلة للانتخاب.

• بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٨: عقد ورشة عمل بعنوان "**تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد**" حضرها ٥٠ ممثلاً عن مؤسسات المجتمع المدني (هيئة شباب كلنا الأردن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مركز الجسر العربي، اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، جمعية إيدون، المنظمة العربية لحقوق الانسان، ميزان، الرؤى، ملتقى سيدات الاعمال والمهن الأردني).

• القاء اثني عشر محاضرة توعوية في مدارس المملكة حضرها ما يقارب ٦٠٠ طالب وعضو هيئة تدريس هدفت إلى التعريف بمهام الهيئة، أهدافها، آلية عملها، وتوعية الطلبة بأشكال الفساد وآثارها السلبية، وذلك حتى نهاية الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي (٢٠١٢ – ٢٠١٣). كما تم تنظيم ست محاضرات توعوية حتى نهاية الفصل الدراسي الاول من العام الدراسي (٢٠١٣ – ٢٠١٤) لنفس الغاية.

• خلال شهر آذار ٢٠١٣، عقد محاضرة في دائرة ترخيص المركبات حضرها ٣٠٠ مشارك من ضباط، ضباط صف وافراد الامن العام، هدفت إلى التعريف بمهام الهيئة، أهدافها، آلية عملها، والتوعية بأشكال الفساد وآثاره.

• خلال الفترة ما بين ١-٢٠١٣/٤/٣: القاء ثلاث محاضرات بعنوان "**مكافحة الفساد**" في أكاديمية الشرطة حضرها ١٥٠ مشاركاً.

• بتاريخ ٢٠١٣/٤/٨: عقد ورشة عمل حضرها ١٥٠ من كبار موظفي المؤسسات الرسمية في محافظة العقبة بعنوان "**الوقاية من الفساد وتعزيز النزاهة في المؤسسات الوطنية**".

• بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٠: عقد ورشة عمل لكبار موظفي المؤسسات الرسمية في العاصمة عمان بعنوان "**الوقاية من الفساد وتعزيز النزاهة في المؤسسات الوطنية**" حضرها ١٠٠ ممثل من دائرة الجمارك، وزارة الزراعة، دائرة الاحصاءات العامة، دائرة الشراء الموحد، مؤسسة الغذاء والدواء، وزارة الطاقة، وزارة الداخلية، وزارة المياه والري، دائرة العطاءات الحكومية، دائرة مراقبة الشركات، ديوان المظالم، وزارة البلديات، ديوان المحاسبة، مؤسسة المدن الصناعية، وزارة التنمية، مؤسسة التدريب المهني، وصندوق التنمية والتشغيل.

• بتاريخ ٢٠١٣/٤/١١: عقد ورشة عمل حضرها ١٥٠ مشاركاً من كبار موظفي المؤسسات الرسمية في محافظة اربد بعنوان "**الوقاية من الفساد وتعزيز النزاهة في المؤسسات الوطنية**".

• بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٧: عقد ورشة عمل للجامعات الرسمية والخاصة والمشرفين التربويين في وزارة التربية والتعليم في عمان بعنوان "**الوقاية من الفساد وتعزيز النزاهة في المؤسسات الوطنية**" حضرها ٨٠ مشارك من وزارة التربية والتعليم، الجامعة الاردنية، جامعة اليرموك، الجامعة الهاشمية، جامعة ال البيت، جامعة الزيتونة، جامعة الاسراء، جامعة عمان الاهلية، جامعة البلقاء التطبيقية، جامعة البتراء، جامعة فيلادلفيا، جامعة جرش، جامعة الزرقاء الاهلية، جامعة جدارا، جامعة اربد الاهلية، جامعة عمان العربية.

• انتاج ثمان اضاءات توعوية حول دور الهيئة في محاربة الفساد بالتعاون مع التلفزيون الاردني خلال شهر نيسان وايار، يبثها التلفزيون بين برامجه بانتظام.

• بتاريخ ٢٠١٣/٦/٣: محاضرة بعنوان "**الحوكمة ومكافحة الفساد**" ضمن برنامج إعداد القيادات الادارية المنعقد في معهد الادارة العامة/ جامعة مؤتة.

• بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٠: ورشة عمل حضرها ١٧٠ من كبار موظفي المؤسسات الرسمية في محافظة الزرقاء بعنوان "**الوقاية من الفساد وتعزيز النزاهة في المؤسسات الوطنية**".

• بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٩: محاضرة بعنوان "**الحوكمة ومكافحة الفساد**" ضمن برنامج اعداد القيادات الادارية العليا/ جامعة اليرموك – كلية الاثار.

• بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٣: محاضرة في معسكرات الحسين للعمل والبناء/ بيت الشباب/ مدينة الامير محمد في الزرقاء حضرتها ٥٩ فتاة من الفئة العمرية ١٥-١٨ سنة.

• بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٠: محاضرة في معسكرات الحسين للعمل والبناء/ بيت الشباب/ مدينة الامير محمد في الزرقاء حضرتها ٥٣ فتاة من الفئة العمرية ١٥-١٨ سنة.

• بتاريخ ٢٠١٣/٦/٣٠: محاضرتان في معسكرات الحسين للعمل والبناء/ بيت الشباب / محافظة الكرك.

• بتاريخ ٢٠١٣/٧/٣: محاضرتان في معسكرات الحسين للعمل والبناء/ بيت الشباب / محافظة الكرك.

• المشاركة في البرنامج التدريبي الذي عقد في اكاديمية الشرطة الملكية خلال الفترة ما بين ١-٢٠١٣/٧/٧ من خلال القاء ٣ محاضرات بعنوان "**الوقاية والحوكمة ومكافحة الفساد وانفاذ القانون**" بهدف تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد حضرها ١٥٠ مشارك.

• بتاريخ ٢٠١٣/٧/٣: ورشة عمل بعنوان "**الحاكمية الرشيدة ومكافحة الفساد**" لكبار موظفي القطاع العام في محافظة الكرك.

• بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢١: محاضرة في معسكرات الحسين للعمل والبناء/ الزرقاء.

• بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٥: محاضرة بعنوان "**خصوصية التحقيق في قضايا الفساد**" عقدت في مركز تدريب الأمن الوقائي ضمن برنامج التدريب "إدارة التحقيق في قضايا الفساد".

• بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٥: ورشة عمل بعنوان "**الوقاية من الفساد وتعزيز النزاهة في المؤسسات الحكومية**" في مدينة السلط.

• بتاريخ ٢٠١٣/١٠/١٣: محاضرة توعوية في بيت شباب عمان/ معسكرات الحسين.

• ورشتي عمل وعلى مدى يومين ٢٧-٢٠١٣/١٠/٢٨ في مقر الهيئة خاصة بالأمناء والمدراء العامين في الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية حول "**دور وحدات الرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية في الحفاظ على المال العام**"، وذلك لمعرفة اهم التحديات التي تواجه تلك الوحدات، **وبناءً على مخرجات عمل الورشتين تم مخاطبة رئاسة الوزراء للتعميم على كافة الوزارات والدوائر والمؤسسات والجامعات الحكومية، للحث على ايلاء هذه الوحدات مزيداً من الاهتمام وتعاون كافة كوادر القطاع العام معها دونما ابطاء.**

ومن اهم النتائج الملموسة على ارض الواقع بعد عقد هاتين الورشتين الشروع بإعداد مشروع نظام معدل لنظام الرقابة المالية رقم (٣) لسنة ٢٠١١ والذي كان للهيئة دور بارز في اعداده.

• خلال الفترة ما بين ١١/١ – ٢٠١٣/١٢/٣١ تم القاء (٦) محاضرات توعوية في مختلف محافظات وجامعات المملكة ولمختلف شرائح المجتمع (محافظة جرش ، محافظة المفرق ، محافظة عجلون ، جامعة مؤتة، جامعة اليرموك، جامعة البترا)، لغايات التعريف بالهيئة (اهدافها، صلاحياتها، قانونها).

المملكة الأردنية الهاشمية
HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN

هيئة مكافحة الفساد
ANTI-CORRUPTION COMMISSION

الفساد

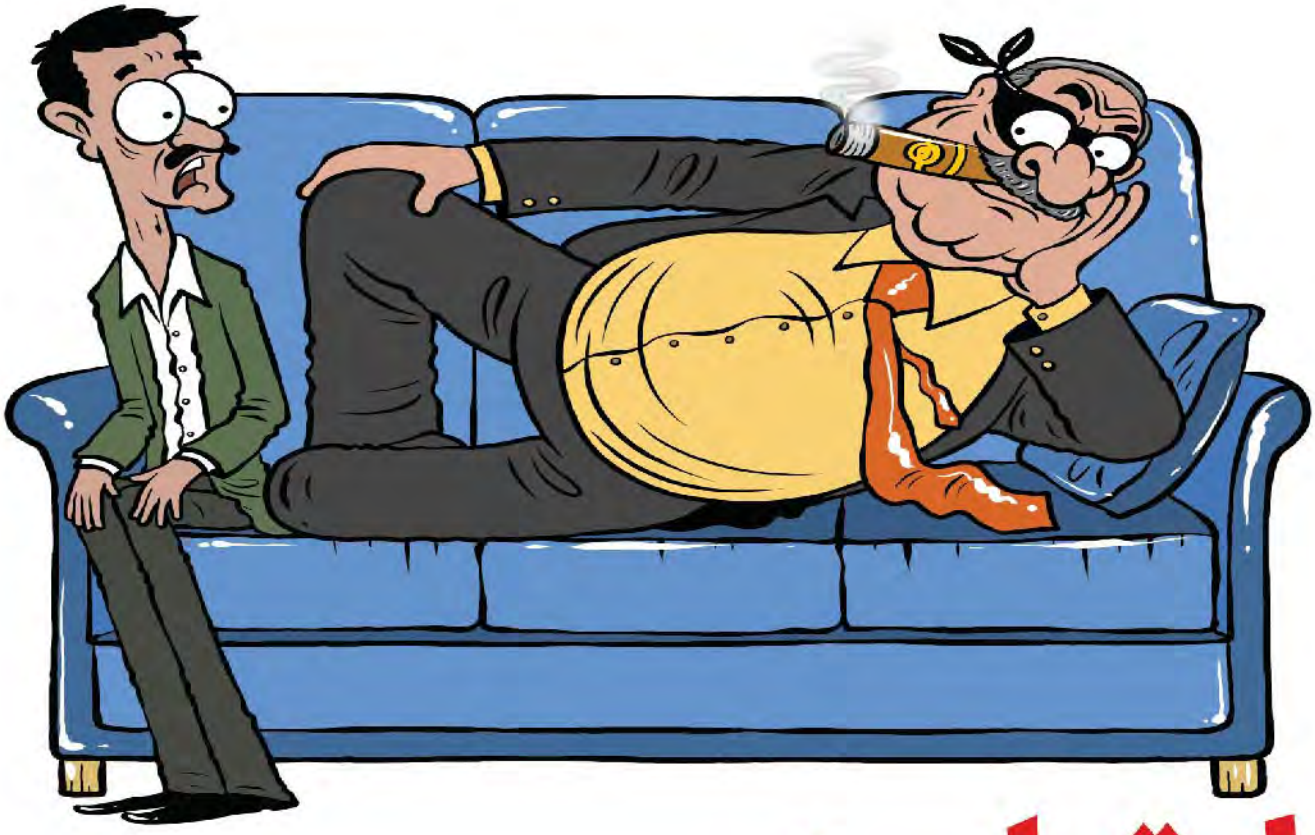

اعتداء على حقوق الغير

للشكاوي : 5681365
www.jacc.gov.jo
@Jordan_Acc
shkwa@jacc.gov.jo
Anti Corruption Commission

القسم الثاني: إنفاذ القانون

تتولى دائرة المعلومات والتحقيق التحقيق في كافة القضايا التي تحال إليها، وتمارس عملها من خلال الصلاحيات الممنوحة لها سنداً لأحكام قانون هيئة مكافحة الفساد وتعديلاته رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٦، المتمثلة في التحري عن الفساد بجميع أشكاله، بما في ذلك الفساد المالي والإداري والواسطة والمحسوبية إذا شكلت اعتداءً على حقوق الغير وعلى المال العام، والكشف عن المخالفات والتجاوزات وجمع الأدلة والمعلومات الخاصة بها ومباشرة التحقيقات والسير في الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة لذلك، بالإضافة إلى تلقي الإخبارات والشكاوى المحالة إليها ،وقد منح القانون للهيئة صلاحية ملاحقة كل من يرتكب فعلاً من أفعال الفساد خلافاً لأحكام القانون وحجز أمواله المنقولة وغير المنقولة ومنعه من السفر، وطلب كف يده عن العمل من الجهات المعنية، ووقف رواتبه وعلاواته وسائر استحقاقاته المالية، ولمجلس الهيئة صلاحية تحديد الموظف في الهيئة الذي يتمتع بصفة الضابطة العدلية وصلاحية المساهمة في استرداد الأموال المتحصلة(٤) من أفعال الفساد سواءً كانت الأموال داخل المملكة أو خارجها وتسليمها لمستحقيها سنداً لأحكام المادة (١١/ ب) من قانون الهيئة.

وللهيئة في سبيل قيامها أثناء التحقيق في أي قضية فساد أن تكلف أياً من الأشخاص أو الشركات أو الجهات المتخصصة للقيام بأعمال التدقيق الفني والمالي والإداري على أي من الأشخاص أو الهيئات أو الوزارات أو المؤسسات أو النقابات أو الجمعيات أو الشركات التي تخضع لرقابتها للتحقق من صحة بياناتها المالية وقيودها وحساباتها وجميع تصرفاتها المالية سنداً لأحكام نص المادة (١٧/ ج) من القانون.

وتتعاون الهيئة مع الجهات المختصة لمتابعة القضايا المنظورة لديها ولدى هذه الجهات في آن واحد ،منها على سبيل المثال: اللجنة المشتركة مع ديوان المحاسبة والتي تنعقد بصورة دوريه، ويتم مناقشة القضايا المنظورة لدى الجهتين المذكورتين، والاتفاق على متابعة هذه القضايا لدى ديوان المحاسبة أو لدى الهيئة بحسب واقع الحال.
وتجدر الإشارة إلى أن المشرع قد كفل تقديم الحماية اللازمة للشهود والمبلغين والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم من أي اعتداء أو انتقام أو ترهيب محتمل سنداً لأحكام نص المواد (٢٣ – ٢٥) من قانون هيئة مكافحة الفساد وتعديلاته.

شكل توضيحي رقم (٢)
دائرة المعلومات والتحقيق

(٤)- هناك عدد من القضايا تم إجراء مصالحات بشأنها حسب نص المادة (٩) من قانون الجرائم الاقتصادية رقم (١١) لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته، الذي خول النائب العام اتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الخصوص بعد موافقة اللجنة القضائية، وكان لهيئة مكافحة الفساد دور فاعل في القضايا المتعلقة بالشركات المساهمة العامة حيث تم إعادة مساهمات مالية لمساهمين في هذه الشركات وتم إجراء تسويات مالية ما بين المساهمين وإدارات هذه الشركات نتيجة للتحقيقات التي أجرتها الهيئة .

أولاً: الشكاوى/ الإخبارات

تقوم الهيئة باستقبال الشكاوى/ الإخبارات شخصياً من صاحب العلاقة أو عن طريق البريد الإلكتروني، أو البريد العادي ومن وسائل الإعلام/ الرصد الالكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي المختلفة وعبر الهاتف والفاكس، ومن الوزارات والدوائر أو أي جهات أخرى تتقدم بشكوى/ إخبار، حيث يتم استلام الشكوى وقيدها في سجل خاص، ويقوم قسم الشكاوى بدراسة الشكوى/ الإخبار ومرفقاتها وتحديد اختصاص الهيئة من عدمه ورفع توصياتهم المفصلة لرئيس قسم الشكاوى الذي يقوم بدوره بإعداد توصية متضمنة تنسيباته بالإجراءات القانونية الواجب اتباعها من حفظ/ إحالة/ تصويب، وفي ضوء ذلك يتخذ رئيس الهيئة قراراً بشأنها، وفي حال كانت الشكوى/ الإخبار ضمن صلاحيات جهة أخرى يتولى قسم الشكاوى مهمة إعلام المشتكي وإرشاده لمراجعة تلك الجهة، وكذلك إعلام المشتكين بنتيجة القضية التي تقدموا بها وتم فصلها في الهيئة.

وفي حال طلب المشتكى عدم إظهار اسمه في المراسلات بخصوص شكواه يتم إجابة طلبه واعتبار ذلك إخبار انطلاقاً من صلاحية الهيئة في التعامل مع الإخبارات بموجب نص المادة (٧/ج) من قانونها ،وفي جميع الأحوال يتم حوسبة كافة الإجراءات إلكترونياً لتسهيل متابعتها وتحديثها والرجوع إليها عند الحاجة وبشكل يضمن سرية المعلومات.

تجدر الإشارة إلى أنه بلغ إجمالي عدد الشكاوى/ الإخبارات التي تلقتها الهيئة حسب إحصائيات قسم الشكاوى خلال عام ٢٠١٣ (١٨٠٨) شكوى/ إخبار، حفظ منها (١١٥١) شكوى واخبار، و(٥٧) شكوى قيد النظر، و(٦١) شكوى تم ضمها لقضايا من أعوام سابقة، وتم إحالة (٥٣٩) شكوى إلى الدوائر والأقسام المختصة، منها: (١٩٩) شكوى إلى دائرة المعلومات والتحقيق، و(٨٥) شكوى إلى الأمن العام، و(٢٠) شكوى إلى الادعاء العام المنتدب و(٢٣٥) شكوى إلى الجهات ذات الاختصاص.

ثانياً: المعلومات (التحري) والتحقيق

تتم مرحلة جمع المعلومات(التحري) والتحقيق من خلال محققي الهيئة ومحققي الأمن العام المنتدبين لدى الهيئة وبالتعاون مع مختبر الأدلة الجرمية في بعض القضايا على النحو التالي:

أ. محققو الهيئة:

بعد الانتهاء من مرحلة تلقي الشكاوى والإخبارات وتسجيل القضية يتم الانتقال إلى مرحلة جمع المعلومات (التحري) والتحقيق، حيث يتم إتباع الإجراءات التحقيقية اللازمة ليتم بعد ذلك إعداد التوصية النهائية من قبل المحقق بعد الانتهاء من مرحلة التحري والتحقيق وعرضها بعد ذلك على رئيس القسم المعني ومدير دائرة المعلومات والتحقيق لإبداء الرأي القانوني حول توصية المحقق، ثم يقوم رئيس الهيئة بعرض ملف القضية على مجلس الهيئة لاتخاذ القرار اللازم إما بتحويلها إلى المدعي العام المنتدب أو حفظها.

تجدر الإشارة إلى أنه بلغ عدد القضايا التي تعاملت معها دائرة المعلومات والتحقيق خلال عام ٢٠١٣ (٢٣٠) قضية ،تم بمقتضاها اتخاذ الإجراءات القانونية التالية:

١. تحويل (٧٤) قضية إلى المدعي العام، منها: (٣٣) ملفاً تحقيقياً من عام ٢٠١٣ إلى المدعي العام المنتدب لدى الهيئة، و(٤١) ملفاً تحقيقياً من أعوام سابقة تم الفصل بها في عام ٢٠١٣

٢. القضايا التي لا زالت قيد التحقيق من عام ٢٠١٣ بلغ عددها (١٤٠) ملف تحقيقي.

٣. عدد الملفات التحقيقية التي تم حفظها من عام ٢٠١٣ هو (٥٧) ملفاً ،منها (٥٠) ملفاً لعدم وجود شبهة فساد فيها أو لشمولها بقانون العفو العام، و(٧) ملفات تحقيقية تم مخاطبة الجهات صاحبة العلاقة لتصويب بعض التجاوزات التي احتوتها وجرى تصويبها بناءً على طلب الهيئة.

جدول رقم (٢)

توزيع القضايا لعام٢٠١٣ على أساس القطاع المعني والتهم المنسب بها (٥):

الرقم	التهمـــة	الجهة صاحبة العلاقة			المجموع
		قطاع عام	قطاع خاص	أفراد	
١.	إساءة استعمال السلطة	٢٠	١١	٠	٣١
٢.	الإخلال بواجبات الوظيفة	١٤	١	-	١٥
٣.	المساس بالمال العام	٥٤	٣٥	٢	٩١
٤.	استثمار الوظيفة	١٥	١١	٢	٢٨
٥.	التزوير	٢٠	٦	٨	٣٤
٦.	الواسطة والمحسوبية	٦	١	-	٧
٧.	الاحتيال	-	١	٣	٤
٨.	الاختلاس	٥	٢	-	٧
٩.	سرقة	١	١	-	٢
١٠.	مصدقة كاذبة	١	١	٢	٤
١١.	رشوة	٥	-	-	٥
١٢.	الغش في نوع البضاعة	-	٢	-	٢
المجموع		١٤١	٧٢	١٧	٢٣٠

(٥)- تكييف القضايا المشار إليها في الجدول هو تكييف مبدئي وفق المعلومات المقدمة عند تسجيل الشكوى/ الإخبار والذي يمكن أن يتغير أثناء التحقيق أو بعد الإحالة.

شكل توضيحي رقم (٣)

توزيع قضايا عام ٢٠١٣ حسب التهمة

أبرز القضايا التي تم التحقيق فيها عام ٢٠١٣ :

قضايا القطاع الخاص:

١.إحالة قضية عطاء إحدى الشركات الصناعية الأردنية/ المساهمة العامة إلى مدعي عام الهيئة المنتدب لقيام إدارة الشركة بتنفيذ أعمال إعادة تأهيل وصيانة المباني داخل المجمع الصناعي وملحقاته من قبل مقاول إحدى الشركات بطريقة مخالفة للأنظمة والتعليمات المعمول بها في الشركة، حيث بلغت المبالغ المدفوعة زيادة عن تلك المبالغ المستحقة للمقاول بحوالي مليوني دينار لمشروعين فقط.

٢.إحالة قضية استغلال رئيس مجلس إدارة إحدى شركات الاستثمارات الزراعية والصناعية لوظيفته إلى مدعي عام الهيئة المنتدب من خلال قيامه بتسجيل أرض تعود ملكيتها للشركة ومسجلة باسمه وباسم زوجته والتي كانت تمثل الحصة العينية له في شركة أمانة للاستثمارات الزراعية، إضافة إلى قيامه باستغلال عوائد الأراضي بحجة أن له ذمماً على الشركة أثناء توليه رئاسة مجلس الإدارة ومنصب المدير العام.

٣.إحالة قضية إحدى شركات الاستثمارات المتعددة/ المساهمة العامة إلى مدعي عام الهيئة المنتدب جراء قيامها بارتكاب العديد من التجاوزات المالية تمثلت بالموافقة على رفع رأسمال الشركة عن طريق الاكتتاب الخاص بإدخال شركاء استراتيجيين جدد في الشركة وتخصيص أسهم الزيادة في رأسمالها لصالح الشركاء الجدد بعد أن تم تضخيم قيمة حصصهم في الشركات المشتراة بشكل ملحوظ، وقد تم شراء الشركات الجديدة بأكثر من قيمتها الحقيقية تحقيقاً لمصالح بعض أعضاء مجلس إدارة الشركة مالكي بعض الشركات التي تم شراؤها، وقد ظهرت عملية زيادة رأسمال الشركة من خلال موافقة مجلس إدارة الشركة على شراء شركة أخرى من الشركاء فيها مقابل تخصيص أسهم لهم في الشركة بقيمة (٦٠٠,٠٠٠) دينار وتم شراء هذه الشركة على الرغم من أنها شركة خاسرة، وكذلك الحصول على تسهيلات ائتمانية مع البنك الاستثماري للحصول على قرض بمبلغ ثلاثة ملايين دينار، وبعد حصولها على القرض قامت الشركة بإعادة إقراضه إلى جهات متعددة كان من بينها شركات مملوكة لبعض أعضاء مجلس إدارة شركة الاستثمارات ولم يتم استيفاء قيمة القرض ولم يتم ربطه بضمانات، وعليه فإن حجم الخسارة التي لحقت بشركة الاستثمارات جراء الأفعال أعلاه تقدر بحوالي ستة ملايين دينار.

٤. إحالة قضية "صندوق جيم جلوبال فند" إلى مدعي عام الهيئة المنتدب، إذ تم إبرام اتفاقية اكتتاب باسناد قرض قابلة للتحويل إلى أسهم بتاريخ ٢٠١٠/٨/٣١ بين إحدى شركات الاستثمارات والصندوق ومقرضو الأسهم. وتتضمن الاتفاقية قيام شركة الاستثمارات بإصدار سندات قرض قابلة للتحويل إلى أسهم بمبلغ أساسي مقداره (٢٥) مليون دينار على مراحل، المرحلة الأولى بقيمة (٤,٥) مليون دينار والمرحلة الثانية (٥,٥) مليون دينار والمرحلة الثالثة بقيمة (٧,٥) مليون دينار، ومرحلة رابعة بقيمة (٧,٥) مليون دينار حيث تبين من مجريات التحقيق وجود جرائم تتعلق باستثمار الوظيفة والاحتيال على ضوء قيام الصندوق بتحويل الدفعة الأولى (٤,٥) مليون دينار إلى حسابات شركة ذات مسؤولية محدودة تتخذ ذات اسم الشركة المساهمة التي يملكها الرئيس التنفيذي للشركة المساهمة العامة والمفوض بالتوقيع عنهما والذي قام باستغلال حصيلة هذه المبالغ تسديداً لقروض مستحقة على شركاته التابعة والمتاجرة بالأسهم بالسوق المالي والحصول على عوائد بيع هذه الأسهم لحسابه الشخصي عن طريق قيامه بتجيير شيكات صادرة عن الشركة ذات المسؤولية المحدودة بحيث يتم صرفها لحسابه الخاص، بالإضافة إلى إيهام المساهمين والجهات الرقابية بموجب افصاحات لا تتضمن كافة الحقائق الجوهرية المتعلقة بالاتفاقية مع الصندوق وذلك من أجل تضخيم منافع الاتفاقية والاستفادة من خلال أشخاص ذات علاقة ببيع وشراء أسهم الشركة وتسريب معلومات داخلية.

٥. إحالة قضية إحدى شركات الاستثمار في مجال التعليم الجامعي إلى مدعي عام الهيئة المنتدب جراء قيام رئيس مجلس إدارتها بالعديد من التجاوزات المالية والإدارية تمثلت في قيامه بتلزيم عطاءات على شخص واحد دون إتباع الإجراءات القانونية المعتمدة في الشركة ،كما قام بإعطاء منحاً لعدد كبير من الطلاب بشكل مخالف للأنظمة المعمول بها في الجامعة، إضافة إلى تزوير في عقود الهيئة التدريسية للاحتيال على هيئة الاعتماد، وقد جرى التحقيق فيها وتم الاستعانة بمختبر الأدلة الجرمية حيث تم المشاركة في الضبط واسترجاع جميع البيانات وتحليلها وإعداد تقارير الخبرة.

٦. إحالة قضية إحدى الجمعيات التعاونية إلى مدعي عام الهيئة المنتدب لقيام لجان إدارتها بعدة تجاوزات مالية وإدارية بخصوص إحالة عطاء صالة الأفراح بشكل مخالف للقوانين والأنظمة المعمول بها، إضافة إلى قيام أحد أعضاء لجنة الإدارة باختلاس مبلغ (٣٠٤٥) ديناراً، وتجديد عقود استثمار للصالة بشكل مخالف، حيث جرى التحقيق فيها.

٧. إحالة قضية التجاوزات في عطاء مبنى جمعية الهلال الأحمر (عطاء الحوسبة) وتعيين موظفين إلى مدعي عام الهيئة المنتدب بالإضافة إلى صرف المبالغ المحولة من المفوضية السامية للهلال الأحمر على بعض الموظفين بدون سند قانوني وجراء قيام إدارة الجمعية ورئيس لجنة العطاءات وآخرين بمخالفة نظام اللوازم العامة فيما يتعلق بإحالة عطاء مبنى الجمعية وعطاء الإشراف والتصميم وعطاء الحوسبة رغم مخالفة وثيقة العطاء للشروط الفنية لوجود علاقة مصاهرة بين صاحب الشركة ورئيس الجمعية كما قاموا بدفع مبلغ (٤٦,٠٠٠) دينار لصالح الشركة المشار إليها رغم عدم قيام الشركة بتنفيذ المشروع مطلقاً وكذلك قيام رئيس الجمعية بتوزيع المنحة المحولة من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والبالغة (٤٦,٥٠٠) دينار على بعض الموظفين كرواتب ومكافآت وجرى التحقيق فيها وجرى الاستعانة بمختبر الأدلة الجرمية حيث تم زيارة الموقع وإعداد تقرير خبرة لتقييم المشروع.

٨. إحالة قضية تجاوزات مالية وإدارية في إحدى النقابات المهنية إلى مدعي عام الهيئة المنتدب إذ تبين من خلال التحقيقات أن هناك مبالغ تم سحبها من صندوق النقابة نقداً خلال الأعوام ٢٠٠٧/٢٠٠٨/٢٠٠٩ خلافاً للأصول، حيث تم صرف مبالغ كبيرة تجاوزت (٤٥,٠٠٠) دينار بآلية غير سليمة وبدون معززات للصرف من قبل النقيب الذي ترأس النقابة خلال تلك الفترة.

٩. إحالة قضية تجاوزات مالية وقانونية ارتكبها رئيس وبعض أعضاء مجلس إدارة إحدى الشركات التي تتعامل بالمطاعم إلى مدعي عام الهيئة المنتدب التي أدت إلى الإضرار بأموال الشركة من خلال قيام مجلس إدارة الشركة بالموافقة على شراء إحدى شركات الأغذية بمبلغ ثمانية ملايين دينار وقد تم احتساب الشهرة الناتجة عن هذا التملك بمبلغ (٦,٩٦٢,٦٤٩) ستة ملايين وتسعماية واثنين وستين ألف ديناراً وستمائة وتسع وأربعون دينار دون وجود دراسة تبين كيفية احتساب هذه الشهرة، وبالتالي فإن هذا الشراء لم يتم وفقاً للأسس المالية الصحيحة لمعرفة القيمة العادلة، فضلاً عن أن هذا الشراء تم من قبل جهات ذات علاقة وهو الذي يشكل مخالفة لأحكام نص المادة (١٤٨) من قانون الشركات وتعديلاته رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧، وبالنتيجة حدوث جرم استثمار الوظيفة طبقاً لأحكام قانون العقوبات وتعديلاته رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠.

ومن المخالفات أيضاً قيام مجلس إدارة الشركة بالموافقة على شراء قطعتي أرض في مدينة دبي بمبلغ يقارب (١١) مليون دينار أردني وتسجيل هذه الأراضي باسم إحدى الشركات الاستثمارية الخليجية المسجلة في دولة الإمارات العربية ليتم بعد ذلك إبرام اتفاقية بيع/ شراء بين الشركتين بمبلغ يقارب (٢٠) مليون دينار أردني على أن يتم تسديد هذا المبلغ لشركة المطاعم بموجب دفعات استحقت الأولى منها في نهاية عام ٢٠٠٨، إلا أن الشركة الخليجية ولغاية الآن لم تقم بسداد هذا المبلغ وفق ما هو متفق عليه، وبذلك فإن تسجيل قطعتي الأرض باسم الشركة الخليجية دون أية ضمانات يمكن من خلالها تحصيل قيمة الأرض من الشركة الخليجية أو مبلغ الذمة فضلاً عن عدم قيام مجلس إدارة شركة المطاعم باتخاذ إجراءات قضائية طيلة السنوات الماضية من وقت إبرام التعاقد لتحصيل المبلغ المتفق عليه أدى إلى تحمل شركة المطاعم لفوائد عن مخاطرة هذا الاستثمار بمبلغ (٣) ملايين دينار تقريباً، وهذا يشكل بالنتيجة إساءة استعمال السلطة ومساساً بالمال العام وكذلك ترتيب مسؤولية على مجلس إدارة شركة المطاعم بالاستناد إلى أحكام المادتين (١٥٧) (١٥٩) من قانون الشركات النافذ المفعول.

١٠. إحالة قضية إحدى شركات الإنماء للتجارة والاستثمارات إلى مدعي عام الهيئة المنتدب لقيام رئيس مجلس إدارتها ونائبه والذي هو شقيقه بارتكاب تجاوزات مالية وقانونية وإساءة استعمال للسلطة، حيث قاما بإصدار كتاب موقع منهما موجه إلى إحدى شركات الوساطة والاستثمارات المالية بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٦ يعلمانها به بأن كافة الحسابات الواردة في هذا الكتاب هي كافلة لبعضها البعض كفالة مطلقة لا رجعة عنها وبشكل مستمر ودائم لسداد الالتزامات المترتبة عليها جميعاً والبالغة مليونين ونصف المليون دينار، رغم أن من ضمن هذه الحسابات الواردة في ذلك الكتاب حساب لنائب رئيس المجلس وحساب آخر لشقيقه الثالث وكذلك حساب الشركة الأم وهذا يشكل مخالفة واستثماراً للوظيفة، حيث لا يجوز أن يقوم رئيس مجلس الإدارة أو نائبه بكفالة حساباتهم الشخصية المدينة من خلال حسابات أخرى منها حسابات الشركة التي يديرونها فضلا عن أن الكتاب الصادر منهما إلى شركة الوساطة لم يصدر من المفوضين بالتوقيع حسبما ورد في شهادة مراقب عام الشركات علماً بأن النظام الأساسي للشركة لا يجيز لهما كفالة الغير.

١١. إحالة قضية محاولة إحدى الشركات التي تتعامل باستيراد الأرز تسويق شحنة فاسدة من الأرز كميتها (٩١) طناً إلى مدعي عام الهيئة المنتدب والتي تقوم بتوريد المواد التموينية ومنها السكر والأرز إلى المؤسسات العسكرية والمدنية وباقي الأسواق حيث تم نقل حوالي (٩١) طناً إلى العقبة-الصوامع؛ وذلك ليتم غسيلها وإعادة تغليفها عن طريق شركة للتوضيب وإعادة بيعها فيما بعد في السوق المحلي، وقد جرى التحقيق وضبط الكميات المخالفة.

قضايا القطاع العام:

١. إحالة قضية تسريب أسئلة امتحان الثانوية العامة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والواتس آب وغيرها إلى مدعي عام الهيئة المنتدب، وقد جرى التحقيق فيها وتم الاستعانة بمختبر الأدلة الجرمية لدى الهيئة حيث تم تفريغ وتحليل والتعامل مع (٧) هواتف خلوية وإعداد تقرير الخبرة ورفعه إلى محكمة امن الدولة لإجراء المقتضى القانوني.

٢. إحالة قضية إحدى البلديات إلى مدعي عام الهيئة المنتدب لقيام رئيسها بارتكاب عدد من التجاوزات أثناء فترة رئاسته للبلدية من أهمها قيامه بتجديد العقد الاستثماري لحديقة البنك العربي على الرغم من عدم موافقة وزير الشؤون البلدية حيث طلب الأخير طرح الموضوع في المزاد العلني بالإضافة إلى قيامه بتمديد هذا العقد بعد انتهاء الثلاث سنوات إلى ست سنوات أخرى، كذلك قيام المجلس البلدي الأسبق باتخاذ قرار يتضمن إشغال لوحة إعلانية تعود لإحدى شركات الدعاية والإعلان في الحديقة الواقعة على أوتوستراد الزرقاء لمدة سبع سنوات مقابل قيام الشركة بإنشاء حديقة على قطعة الأرض البالغة مساحتها أربعة دونمات دون أخذ موافقة وزير الشؤون البلدية.

٣. إحالة قضية إلى مدعي عام الهيئة المنتدب تتعلق بقيام أحد موظفي دائرة تكنولوجيا المعلومات في أمانة عمان الكبرى بتعديل وشطب عدد من مخالفات السير الموجودة على نظام مخالفات السير في إدارة وترخيص ماركا، وبعد التحقيق تبين قيام أحد الموظفين بأخذ الرقم السري الخاص بالنظام دون علم الموظف صاحب الرقم، حيث قام هذا الموظف بشطب وتعديل (٨٢) مخالفة سير لصالحه ولصالح أقربائه.

٤. إحالة قضية مدير مكتب نائب أمين عمان الكبرى إلى مدعي عام الهيئة المنتدب لقيامه عام ٢٠٠٩ بالموافقة على صرف مبالغ مالية لعدد من المواطنين كمكافآت مالية دون أي سند قانوني، بالإضافة إلى قيام مساعد المدير المالي وأمين صندوق/ أمانة عمان الكبرى بشطب عبارة يصرف للمستفيد الأول المدونة على الشيكات المحررة للمواطنين كمكافآت مالية بناءً على اتصال هاتفي من قبل مدير مكتب نائب الأمين الأسبق ،حيث قام هذا الأخير بعد تحرير الشيكات من الدائرة المالية في الأمانة بكتابة اسم من حرر له الشيك على ظهر الشيك والتوقيع عوضاً عنه لغايات الصرف وبعد صرف هذه الشيكات يقوم باستلام قيمتها.

٥ . إحالة قضية إلى مدعي عام الهيئة المنتدب تتعلق بطرح عطاء في أمانة عمان الكبرى لشراء وتركيب مكبس للنفايات في محطة الشعائر التحويلية، حيث رسى العطاء على شركة المدينة النظيفة وبعد استيراد المعدات اللازمة من قبل الشركة المذكورة وتركيب المكبس الذي كان مقرراً بشروط العطاء والذي يتضمن بان دور الشركة المذكورة يقتصر على الاستيراد والتركيب والتشغيل وتدريب الكادر الفني لأمانة عمان ليتسنى له تشغيله وصيانته بأنفسهم إلا أن صاحب شركة الناصر وبالتواطؤ مع مجموعة من المسؤولين من داخل أمانة عمان وقع عقد تلزيم لتشغيل المكبس بواسطة كادره الخاص لمدة سنة قابل للتجديد وبكلفة (١٨) ألف دينار شهرياً مع العلم بأن كادر الأمانة كان باستطاعته تشغيل المكبس من خلال كوادره بكلفه لا تتعدى (٥٠٠٠) دينار شهرياً، مما كبد الأمانة مبالغ مالية دون داع أدت لهدر المال العام وكان بالإمكان توفيرها والاعتماد على كوادر الأمانة أنفسهم لتشغيل المكبس كونهم قادرين على ذلك من خلال المهندسين والفنيين المختصين بهذا المجال.

٦. إحالة قضية مدير مديرية التسمية والترقيم إلى مدعي عام الهيئة المنتدب لقيامه بتنفيذ مشروع تركيب أعمدة ولوحات تسمية وترقيم داخل مدينة عمان خلال الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠ من خلال تجزئة عطاء واحد من نفس الصنف والنوع إلى عدة مراحل وتلزيم أعمال التوريد والتركيب لإحدى الشركات من خلال تبني احد عروضهم المقدمة لأمانة عمان كعينة تجربة والاستمرار بتبليغ الشركة بتوريد وتركيب الأعمدة ولوحات التسمية والترقيم، حيث تبين وجود فرق في الأسعار المقدمة من الشركة عند التلزيم عن الأسعار المقدمة عند طرح العطاء وتم حصر الفروقات لتقدر بمبلغ (٣٣٣) ألف دينار والتي تعادل تكلفة ألف عامود وتم تغريمها للشركة حسب الأصول.

٧.إحالة قضية وقوع تجاوزات في إحدى الوزارات من قبل مدير وحدة الاتصالات في الوزارة إلى مدعي عام الهيئة المنتدب، حيث تبين قيامه وبصفته رئيس اللجنة الفنية في عطاء (FAS) وعطاء (CALL CENTER) بوضع مواصفات معينة والقيام بالضغط على عدد من الموظفين لغايات توجيه العطاء لشركة بعينها مما أدى إلى تحميل الخزينة أعباء إضافية وشكل مساساً بالمال العام.

٨.إحالة قضية إلى مدعي عام الهيئة المنتدب تتعلق بقيام مهندس إحدى البلديات بتنفيذ مشاريع من خلال شركة عائدة له من الباطن وبنفس الوقت يشرف على العطاء الخاص بتعبيد أرصفة محافظة الطفيلة كموظف داخل البلدية.

٩. إحالة قضية إلى مدعي عام الهيئة المنتدب تتعلق بقيام دائرة الأراضي والمساحة برفع إشارة الحجز عن قطع الأراضي المحجوزة لصالح بنك البتراء تحت التصفية والعائد لأحد الأشخاص المدينين لبنك البتراء دون الحصول على الموافقة الخطية بذلك من البنك المذكور تحت التصفية مخالفة بذلك أحكام نص المادة (٤/ب) من قرار لجنة الأمن الاقتصادي رقم (٩٠/٤) تاريخ ١٩٩٠/٧/١٥ والتي تنص على أنه "لا يجوز إجراء تصرف يتعلق بأي مال محجوز أو مرهون لصالح بنك البتراء إلا بموافقة المصفي الخطية وإلا كان التصرف باطلاً".

١٠. إحالة قضية موظفين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة إلى مدعي عام الهيئة المنتدب لارتكابهم تجاوزات قانونية أثناء إشرافهم على مشروع آبار قاع وادي السعيديين من خلال عدم قيام المهندسين المشرفين على العطاء في مديرية خدمات المدينة في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بمهام الإشراف على العطاء الخاص بتجهيز آبار قاع السعيديين مما تسبب في صرف مبلغ يقارب (٤٥) ألف دينار لشركة المنظومة الأردنية للمقاولات التي أحيل عليها العطاء دون تنفيذ بعض بنود العطاء وفقاً للمواصفات والمخططات والأصول الفنية. فضلاً عن مرور (٢٨) يوماً على مخاطبة المقاول لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية طالباً منها استلام أعمال العطاء دون أن يتم إبلاغه برفض استلام الأعمال. وعلى إثر ذلك قام المقاول بمخاطبة سلطة منطقة العقبة لإشعارها بأن أعمال المشروع تعتبر مستلمة استلاماً أولياً استناداً لأحكام نص المادة (١/١٠) من عقد المقاولة الموحد للمشاريع الإنشائية (الفيديك) الأمر الذي من شأنه أن يخلي مسؤولية المقاول من إعادة تنفيذ الأعمال حسب الأصول في حال اللجوء إلى التحكيم أو القضاء بسبب فوات المدد المنصوص عليها تعاقدياً وهو ما يعكس تهاون موظفي سلطة منطقة العقبة في القيام بواجبات وظيفتهم. وكان واضحاً غياب الدور الرقابي والإشرافي على العطاء من قبل لجنة وادي عربة/ سلطة منطقة العقبة نتيجة عدم وجود ما يفيد بالتزام المقاول بتأمين الكوادر الفنية وعدم تقديم بوليصة تأمين وعدم الالتزام بالمواصفات المطلوبة للعطاء من واقع جداول الكميات التي تم على ضوئها صرف المطالبات المالية وكذلك عدم أخذ الفحوصات المخبرية للباطون والطوب والبلاط المستخدم أثناء عملية تنفيذ العطاء لضبط جودة العمل.

١١. حفظ القضية المتعلقة بخصخصة قطاع المياه ،حيث وردت إلى الهيئة معلومات مفادها أن هنالك خصخصة لقطاع المياه تمت بشكل مخالف للقانون وقد أدت إلى هدر المال العام. وعليه قامت الهيئة بإجراءات التحري وجمع المعلومات والتحقيق بملف خصخصة قطاع المياه وتم التوصل بالنتيجة إلى أن ما تم بخصوص هذا الموضوع هو عبارة عن إشراك القطاع الخاص في إدارة عمليات المشتركين ضمن عقود للعمل على أسس تجارية وصولا إلى رفع الأداء وتخفيض الكلف ودعم موازنة السلطة بسيولة نقدية استناداً إلى قانون سلطة المياه، فضلاً عن إن ما تم لا يعتبر بيعاً للأصول المائية إلى الشركات المتعاقد معها على الإطلاق ولم يتم اللجوء بشأنه إلى قانون التخاصية، وبناء عليه تم حفظ الموضوع لعدم وجود شبهة فساد.

ب. محققو الأمن العام المنتدبون لدى الهيئة:

سنداً لأحكام نص المادة (١٥) من قانون هيئة مكافحة الفساد يمارس عدد من المحققين المنتدبين من مديرية الأمن العام عملهم جنباً إلى جنب مع المحققين العاملين على الكادر الوظيفي لدى الهيئة، حيث بلغ إجمالي عدد القضايا التي تم التعامل معها من قبل محققي الأمن العام المنتدبين للهيئة لعام ٢٠١٣ (١٥٥) قضية، وقد تم اتخاذ الإجراءات التالية بشأنها:

تحويل (٢١) قضية منها إلى المدعي العام المنتدب لدى الهيئة، أما القضايا التي بقيت قيد التحقيق فقد بلغت (٢٨) قضية، في حين بلغ عدد القضايا المحفوظة لعدم وجود شبهة فساد فيها (٣٤) قضية، بالإضافة إلى (٧٢) قضية تمت مخاطبة الجهات صاحبة العلاقة لتصويب هذه التجاوزات بوصفها تجاوزات إدارية لا ترقى إلى مرتبة الجريمة، حيث تم تصويبها.

جدول رقم (٣)

القضايا المحالة من محققي الأمن العام المنتدب إلى مدعي عام الهيئة لعام ٢٠١٣

الرقم	التهمـــــة	الجهة صاحبة العلاقة			المجموع
		قطاع عام	قطاع خاص	أفراد	
١.	التزوير	١	--	١	٢
٢.	الرشوة	٢	--	--	٢
٣.	الاحتيال	--	٢	١	٣
٤.	المصدقة كاذبة	--	٣	٤	٧
٥.	تقليد ختم ادارة عامة	--	١	--	١
٦.	استثمار الوظيفة	١	--	--	١
٧.	الإخلال بواجبات الوظيفة	٣	--	--	٣
٨.	الاختلاس	٢	--	--	٢
المجموع		٩	٦	٦	٢١

جدول رقم (٤)

القضايا التي لا تزال قيد التحقيق لدى الأمن العام المنتدب حسب التهمة لعام ٢٠١٣

الرقم	التهمـــــة	الجهة صاحبة العلاقة			المجموع
		قطاع عام	قطاع خاص	أفراد	
١.	تزوير	١	--	١	٢
٢.	إساءة استعمال سلطة	١٠	--	--	١٠
٣.	الاخلال بواجبات الوظيفة	١	--	--	١
٤.	الاحتيال	--	١	--	١
٥.	الرشوة	٣	--	--	٣
٦.	السرقة	٢	--	--	٢
٧.	المصدقة الكاذبة	--	٤	٥	٩
المجموع		١٧	٥	٦	٢٨

أبرز قضايا الأمن العام المنتدب التي تم التحقيق فيها عام ٢٠١٣:

١. إحالة قضية إلى مدعي عام الهيئة المنتدب تتعلق بأشخاص زعموا أن لهم علاقات صداقة مع المدعين العامين وموظفي الهيئة للاحتيال على المواطنين في قضاياهم المنظورة لدى هيئة مكافحة الفساد ، وبالتحقيق مع أحد المشتكين ،أفاد بأنه تم الاحتيال عليه من قبل أحد المحامين الذي رافقه إلى مركز امن الفحيص لحل مشكله تخص شقيقه حيث أوهمه ان شقيقه متورط في قضية إطلاق عيار ناري أصاب شخصاً وطلب المحامي إحضار شخص آخر معهم لمرافقتهم إلى المحكمة بحجة أنه له علاقة بالقضاة وأنه يستطيع شراء ذممهم ،وقد تقاضى مبلغ (٦٠٠) دينار على دفعتين.

٢. إحالة قضية إلى مدعي عام الهيئة المنتدب تتعلق بقيام احد المكاتب العقارية ببيع قطع أراضي مملوكه للدولة بالقرب من حدود السعودية لأشخاص من دولة الإمارات العربية المتحدة مقابل مائه وخمسين ديناراً لكل عشرة دونمات، إذ يقوم المكتب بتنظيم عقود بيع لأراضي خزينة الدولة خارج دائرة الأراضي والمساحة على أساس أنها واجهات عشائرية يملك حق التصرف فيها ،وقد قام بتنظيم حجج بيع لهذه الأراضي لحوالي خمسين شخصاً، وتم ضبط أحد عشرة عقدا لأشخاص غير أردنيين من جنسيات متعددة، ومن خلال إجراءات التحقيق تبين ان المكتب غير مرخص ويزاول أعمال شراء الأراضي والعقارات دون تسجيل لدى دائرة الأراضي والمساحة وغير حاصل على الرخص القانونية، وكما ان المكتب المذكور يقوم بتنظيم عقود البيع من خلال أوراق صفراء مروسة من مكتب محاماة بشكل يحاكي الأوراق الرسمية وتحمل شعار ذهبي اللون ومصادق عليها بهيئة ختم كتاب العدل مما يوقع المستثمرين في غش واحتيال أثناء تنظيم العقد، وكذلك يتم ايهامهم بأن الأراضي سوف تدخل التسوية في فتره قريبه جدا.

٣. إحالة قضية إلى مدعي عام الهيئة المنتدب تتعلق بطلب موظف لدى إحدى الوزارات مبلغ (٥٠٠) دينار من موظفة لغاية تسهيل معاملة إسكان لها ،وقد تم الاتفاق بينهما على مبلغ (٣٥٠) ديناراً وبعد أخذ موافقة المدعي العام جرى التحرك إلى مبنى الوزارة حيث حضر المشتكى عليه إلى مبنى الوزارة المذكورة وأخذ المبلغ ووضعه في جيبه وقد تم ضبطه.

٤. إحالة قضية مجموعة من السائقين إلى مدعي عام الهيئة المنتدب تورطوا بسرقة كميات من القمح والشعير دون وجه حق أثناء نقلها من صوامع العقبة إلى صوامع التخزين في الجويدة وبالتعاون مع موظفين في وحدة المخزون في الجويدة حيث بلغت قيمة المسروقات حوالي (٨١٦) ألف دينار أردني.

٥. إحالة قضية موظف في المجلس الأعلى للشباب إلى مدعي عام الهيئة المنتدب لقيامه بحكم عمله بتزوير تواقيع موظفين في المجلس الأعلى للشباب على سندات تفويض وتعهد بالحسم مقدمة إلى عدد من الجمعيات التعاونية والبريد الأردني بصفتهم كفلاء، وحيث أن المشتكى عليه مدين لمعاملات شراء مستلزمات وأجهزة كهربائية من هذه الجمعيات وإن تلك السندات مختومة بختم المجلس الأعلى للشباب وموقعة من المدير المالي والإداري في المجلس أو من ينوب عنه ، وبالتحقيق مع بعض الموظفين في المجلس الأعلى للشباب تبين بأن التواقيع الموجودة على السندات ليست تواقيعهم باستثناء اثنين من الموظفين اللذين أفادا بأن تواقيعهما الموجودة على سند الاقتطاع ككفيل صحيحة وبالتحقيق مع موظفين يعملون في قسم الرواتب في المجلس الأعلى للشباب تبين أن المشتكى عليه كان يقوم بإحضار سندات الاقتطاع موقعة من الكفلاء ومن ثم يقوموا هم بشطب عبارة "بحضور الكفلاء" ومن ثم ختم المعاملة بختم المجلس الأعلى للشباب.

٦. إحالة أحد الأشخاص كان يقوم بإنشاء أرقام وطنيه بشكل غير قانوني في أحد مكاتب الأحوال والجوازات إلى مدعي عام الهيئة المنتدب ، وتم قبول وإدخال وتدقيق المعاملات دون العلم بأنها مزوره، وقد قام موظف الاستقبال في دائرة الأحوال والجوازات بتدقيق ختم الدرجة القطعية وختم المحاسبة، وتبين بالتحقيق أن هناك عدداً من هذه الأرقام الوطنية صرفت بناءً على وثائق مزورة لأشخاص غير أردنيين لا يقيمون في الأردن وهم عبارة عن بدو مقيمين في سوريا وتربطهم علاقات نسب ومصاهره مع أردنيين في البادية الشمالية.

ج. مختبر الأدلة الجرمية

تم إنشاء مختبر الأدلة الجرمية الرقمية في هيئة مكافحة الفساد لمواكبة التطورات والمستجدات التقنية والخاصة بتطوير علم الجريمة الإلكتروني المتزامن مع التطور التكنولوجي، حيث تم تأسيس المختبر بتاريخ ٢٠١٣/٢/٧ ضمن المواصفات المطلوبة وتأهيل كادر من الهيئة بالعلم الجنائي والمعرفة المطلوبة لمواكبة العلوم الجنائية الرقمية لتقديم الفحوصات الجنائية بدقة، فجاهزية المختبر تتطلب وجود مختبر جنائي رقمي مستقل يحتوي على أجهزة عالمية متطورة لمواجهة جرائم الفساد المثبتة في أدلة رقمية وحل الغموض وكشف الحقائق لخدمة العدالة.

نطاق عمل مختبر الأدلة الجرمية:

التعامل مع مسرح الجريمة الإلكتروني:

- وضع خطة ضبط لمسرح الجريمة بناء على معطيات القضية في الحصول على الدليل الرقمي.
- تجميع الأدلة الرقمية من مسرح الجريمة و توثيقها بالطرق العلمية.
- إجراء البصمة الإلكترونية للدليل الرقمي.

تفريغ وتحليل الأدلة الرقمية:

الأدلة الرقمية الموجودة على أجهزة الحواسيب والشبكات والأجهزة النقالة وغيرها من النظم والتي تتطلب أدوات جنائية في مجالات متعددة كـ:

- أجهزة الحواسيب المكتبية والمحمولة.
- وسائط التخزين الرقمية بأنواعها (كاميرات، ذاكرة تخزين، فلاشات...)
- مجالات الأجهزة الخلوية.
- مجالات الأجهزة المركزية وقواعد البيانات.
- مجالات الشبكات والإنترنت.

- فك التشفير وكسر كلمات المرور.
- التحقيق في الأدلة الرقمية و ترابط الأنظمة الإلكترونية.
- إعداد تقارير الخبرة وفقا لنتائج عمليات التحليل للأدلة الرقمية الناتجة عن البرامج الجنائية.
- ترتيب وتعريف الأدلة الرقمية المستلمة في المختبر والمحافظة عليها من التلف أو الضياع وتسليمها حسب الأصول.

أهم إنجازات مختبر الأدلة الجرمية لعام ٢٠١٣:

- المشاركة في عدة قضايا ترتبط بالأداة الرقمية ومجموعها (١٠) قضايا بالتعاون مع قسم المعلومات وقسم التحقيق ومديرية الأمن العام ، و تنوعت الجرائم الالكترونية التي تنطوي على دليل رقمي على النحو التالي:

- الاحتيال عبر الإنترنت (تصميم مواقع وهمية و الترويج لها).
- الاحتيال المالي التلاعب بالسجلات المالية وغيرها.
- التزوير كشهادات المنشأ والصلاحية وغيرها.
- سرقة أسئلة وامتحانات الثانوية العامة باستخدام الوسائل الرقمية.

ثالثاً: التحقيق لدى الادعاء العام

سنداً لأحكام نص المادة (١٤) من قانون هيئة مكافحة الفساد وتعديلاته رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٦، يعمل لدى الهيئة خمسة مدعين عامين منتدبين من قبل المجلس القضائي، ويمارس هؤلاء صلاحياتهم القانونية باستقلال تام عن هيئة مكافحة الفساد باعتبارهم جزءاً من السلطة القضائية، وتقوم الهيئة بتحويل القضايا التي يشتبه فيها بجرم الفساد عند اكتمال التحقيق فيها إليهم لإجراء المقتضى القانوني.

يبين الجدول التالي توزيع القضايا المنظورة لدى الادعاء العام المنتدب للعام٢٠١٣ موزعة على أساس نوع القضية والقطاع المعني:

جدول رقم (٥)

القضايا المنظورة لدى الادعاء العام المنتدب خلال عام ٢٠١٣

الرقم	التهمـــة	الجهة صاحبة العلاقة			المجموع
		قطاع عام	قطاع خاص	أفراد	
١.	الاختلاس	٢	–	–	٢
٢.	الاحتيال	١	٥	١	٧
٣.	التزوير	١٠	٢	١	١٣
٤.	استثمار وظيفة	٣	٣	–	٦
٥.	الرشوة	٤	١	–	٥
٦.	المساس بالمال عام	٢	–	–	٢
٧.	إساءة الائتمان	٢	–	–	٢
٨.	اساءة استعمال السلطة	٧	١	–	٨
٩.	السرقة	١	–	٣	٤
١٠.	الإخلال بواجبات الوظيفة	١٦	–	–	١٦
١١.	مصدقة كاذبة	٦	–	٦	١٢
١٢.	انتحال الصفات	–	–	١	١
١٣.	(عدم اختصاص)	٢	١	–	٣
المجموع		٥٦	١٣	١٢	٨١

بلغ عدد القضايا الواردة إلى الادعاء العام المنتدب في عام ٢٠١٣ (١٠٨) قضية/ شكوى، حيث بلغ عدد القضايا المفصولة (٦١) قضية وبلغ عدد التهم الناتجة عنها (٨١) تهمة والقضايا التي لا زالت قيد النظر (٤٧) قضية.

رابعاً: المتابعة لدى المحاكم

يقوم قسم المتابعة بعد تحويل ملف القضية من قبل مدعي عام الهيئة بمتابعة سير القضية لدى المحاكم من خلال مراسلات ومخاطبات رسمية معها للاطلاع على ما تم في هذه القضايا من إجراءات أولاً بأول. وكذلك لتزويد الهيئة بالقرارات والأحكام التي تصدرها المحاكم بهذه القضايا وحفظ هذه الأحكام في سجل خاص لغايات الاستفادة منها في القضايا المستقبلية لمعرفة المراحل التي وصلت إليها والنتيجة التي آلت إليها سواءً بالحكم بعدم المسؤولية أو بالبراءة أو بالإدانة.

أ. بلغ عدد القضايا التي صدر بها أحكام قضائية من المحاكم المختصة عام ٢٠١٣ ما مجموعه (٤٢) قضية على النحو التالي:

جدول رقم (٦)

القضايا التي صدر بها أحكام قضائية من المحاكم المختصة

إدانة	براءة	عدم مسؤولية	إسقاط دعوى الحق العام / وفاة	وقف ملاحقة ومصالحة	عفو عام
٩	٩	٣	١	٤	١٦

خامساً: الاسترداد

١. القضايا المنظورة من قبل الهيئة والتي تم استرداد مبالغ مالية أو أراضي فيها لصالح خزينة الدولة او لصالح جهات أخرى لعام ٢٠١٣:

أ. استرداد مبلغ (٣١٢) ألف دينار من شركة "مورغنتي جروب انك" (المقاول) المنفذ لطريق خط الموجب الزاره ماعين وذلك قيمة الخلطة الإسفلتية الواجب تنفيذها على الطريق ولم تنفذ ، واسترداد قيمة الكفالات التي قامت وزارة الأشغال بالإفراج عنها.

ب. استرداد مبلغ (٣١٩) ألف دينار تقريباً من مركز السكري وذلك لمخالفته نظام التأمين الصحي المدني والتعليمات الصادرة بمقتضاه من خلال قيام المركز بعمل فحوصات طبية مخبرية خارج المملكة دون أخذ موافقة لجنة المعالجات بالخارج ،وقد تم استرداد المبلغ من مركز السكري لصالح وزارة الصحة.

ج. استرداد مبلغ (٢٠٠) ألف دينار من مؤسسة جوهرة الأردن بدل رسوم لوحات إعلانية لصالح وزارة الإشغال العامة من خلال وزارة المالية، وبناءً على إجراءات متخذه من الهيئة قامت المؤسسة المذكورة بدفع دفعة أولى مقدارها ٥٦,٦٠٠ دينار ،وتم تقسيط باقي المبلغ بموجب شيكات بنكية قيمة كل منها (١٤) الف دينار.

د. استرداد مبلغ (٥٤,٩٥٠)ديناراً دفعت دون وجه حق كبدل إيجار لمباني مديرية صحة معان، إذ تم استئجارها إلا انه لم يتم استخدامها للغاية المقصودة من الإيجار وتحولت لمكاره صحية وأحد هذه المباني مملوك لشقيق مدير تربية الصحة آنذاك ،وقد قامت وزارة الصحة باسترداد مبلغ شهري مقطوع من راتب المشتكى عليه بواقع (١٨٣) دينار تقريباً حتى سداد الدين كاملا.

ه. إلزام مؤسسة جمال الراسخ بتسديد مبلغ (٨٨٠,٣٠٠) دينار بدل رسوم لوحات إعلانية بموجب طلب تقسيط مقدم لوزارة المالية وقد وافقت الوزارة المذكورة على تقسيط المبلغ بواقع ٣٠٪ دفعة أولى على ان يقسط باقي المبلغ على مدار عشرين شهراً.

و. استرداد مبلغ وقيمته (١٩٠٠) دينار من مؤسسة دجلة للدعاية والإعلان لصالح خزينة الدولة لعدم قيامها بدفع المبالغ المترتبة عليها كرسوم للوحات الإعلانية على طريق سويمة – البحر الميت التابعة لمديرية اشغال محافظة البلقاء .

ز. استرداد مبلغ (٢٢,٠٧٢) ديناراً من شركة اعمار فلسطين لصالح مساهمي الشركة، تم دفعها من قبل الشركة مباشرة بناءً على إجراءات اتخذتها الهيئة .

ح. استرداد مبلغ(١,٧٦٠,٠٠٠) دينار من مؤسسة الديرة نتيجة الغاء تخصيص قطع الأراضي التي تم منحها للمؤسسة ضمن أراضي المستودعات في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ،كونها لم تلتزم بإتمام شروط الترخيص التي تم منح قطع أراضي بموجبها.

ط. استرداد مبلغ (٦٠٠,٠٠٠) دينار من فروقات تنفيذ تقاطع ال البيت/ المفرق تم خصمها من المستحقات المالية للمقاول لدى وزارة الاشغال.

ي. استرداد مبلغ(٨,١١٣,٠٠٠) دينار من الشركات التابعة لشركة امان نتيجة الذمم المترتبة على هذه الشركات لصالح شركة أمان للأوراق المالية المساهمة العامة.

ك. استرداد ارض لصالح خزينة الدولة من خلال فسخ اتفاقية موقعة بين سلطة العقبة وشركة النجوى للاستثمارات السياحية ومضمونها بيع ارض مساحتها ٣٠٠٠ دونم من أراضي محمية وادي رم للشركة المذكورة بسعر لا يتناسب مع القيمة الحقيقية للأرض، وبناء على التحقيقات التي قامت بها الهيئة تم فسخ الاتفاقية وإعادة الأرض لصالح الخزينة و إعادة ثمن الأرض للشركة المذكورة.

ل. تم السير من خلال هيئة المناطق التنموية بإجراءات استرداد ما مساحته ١١٢ دونم من أفراد لصالح الخزينة، حيث تم سحب قرارات التأجير ومن ثم الغاء كافة عقود الايجار لكونها تتضمن مخالفات.

٢. المبالغ المالية والأراضي التي تم استردادها من قبل اللجنة القضائية في القضايا المحالة من هيئة مكافحة الفساد لعام ٢٠١٣ استناداً لنص المادة (٩) من قانون الجرائم الاقتصادية وتعديلاته:

أ. استرداد مبلغ (٦,٥١٢,٠٨٠) دينار لصالح شركة الصخرة للإسكان والمجمعات التجارية/ شركة مساهمة عامة من أعضاء في مجلس إدارتها نتيجة قيامهم باتخاذ قرارات حققت مكاسب مادية لهم على حساب الشركة وباقي الشركاء في الشركة ملحقة بباقي الشركاء أضراراً مادية.

ب. استرداد مبلغ (١٤٢,١٧٩) ديناراً من قبل بعض مسؤولي الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن لصالح هذا الاتحاد نتيجة ارتكابهم تجاوزات مالية وإدارية ألحقت ضرراً بالاتحاد المذكور.

ج. استرداد أرض من أراضي غرب عمان من مالكيها وقيمتها (٢٤,٠٠٠) دينار لصالح جمعية إسكان موظفي ومستخدمي سلطة المياه التعاونية سبق أن دفعت ثمنها، حيث تم التنازل عنها ورفع إشارة الحجز عنها بموجب اتفاقية مصالحة بين الأطراف.

هيئة مكافحة الفساد
ANTI-CORRUPTION COMMISSION

الفساد

اعتداء على المال العام

للشكاوي : 5681365
www.jacc.gov.jo
@Jordan_Acc
shkwa@jacc.gov.jo
Anti Corruption Commission

القسم الثالث: التعاون المحلي والإقليمي والدولي

انطلاقاً من الدور التفاعلي والتشاركي لدائرة الاتصال، تعمل الدائرة على وضع الخطط الاستراتيجية والأهداف الكلية المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ولتعزيز الاتصال الداخلي والخارجي للهيئة تسعى الدائرة إلى تنسيق كافة مهام علاقات الهيئة الداخلية والإقليمية والدولية، وإيصال دورها إلى كافة الأطراف المعنية داخلياً ودولياً.
وعلى الصعيد الإعلامي تعمل الدائرة على إدارة جميع الفعاليات والأنشطة التي تشارك بها هيئة مكافحة الفساد على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، الرصد الإعلامي للأخبار والمواضيع المتعلقة بمكافحة الفساد والوقاية منه وإعداد تقارير صحفية يومية للأخبار، إعداد التغطية الإعلامية لنشاطات الهيئة الداخلية والخارجية والتي تعمل على زيادة الوعي العام حول أهداف الهيئة، والتعريف بإنجازاتها من خلال التعاون والتنسيق مع المؤسسات الإعلامية كافة. بالإضافة إلى بناء جسور التواصل مع منظمات المجتمع المحلي وتعزيز عمليتي التنسيق والتعاون ما بين الهيئة والجهات ذات العلاقة، إضافة إلى بناء علاقات قوية مع الجهات الخارجية المانحة، وبقاء العلاقات مستدامة مع المؤسسات الإعلامية المختلفة.

وفي خطوة إيجابية للتواصل مع الجمهور، تعمل الهيئة على التواصل مع الجمهور من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، كصفحة الهيئة على موقع الفيس بوك، بالإضافة إلى الموقع الإلكتروني الرسمي لهيئة مكافحة الفساد باللغتين العربية والإنجليزية لمتابعة أخبار وأنشطة الهيئة المختلفة، إضافة إلى تقديم الشكاوى من خلال نموذج محدد لهذه الغاية.

وتعمل الدائرة على متابعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إضافة الى موائمة التشريعات الأردنية المعنية بمكافحة الفساد مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقد استضاف الأردن الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية وشارك في تأسيس الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد .

ومن أبرز الجهود التي بُذلت في هذا المقام ما يلي:

أولاً: مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

شارك وفد أردني برئاسة رئيس هيئة مكافحة الفساد سميح بينو وعضوية عضو مجلس الهيئة رمزي نزهة في أعمال الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي عقدت في بنما، خلال الفترة من ٢٥-٢٠١٣/١١/٢٩، حيث افتتح السيد ريكاردو مارتينلي بيروكال رئيس جمهورية بنما أعمال المؤتمر.

وقد ألقى رئيس هيئة مكافحة الفساد سميح بينو في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر كلمة أكد خلالها على أن الأردن يؤمن إيماناً راسخاً بأهمية وضرورة الانفتاح على العالم والتعاون مع جميع الدول الجادة في محاربة الفساد والاستفادة من تجارب الآخرين، وتبادل الخبرة والمعرفة معهم، مبيناً أهمية تعريف المجتمع الدولي بجدية إرادة الأردن السياسية في محاربة هذه الآفة وتجفيف منابعها من خلال التعاون في وضع الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد موضع التنفيذ والاهتمام والتفعيل. وأشار في كلمته إلى استقطاب الأردن للعديد من اللقاءات وورشات العمل الإقليمية والدولية التي بحثت في مسائل الفساد وقضاياه المتنوعة كان أولها استضافة الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف وانبثاق الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

وتناول في كلمته محاور عمل الهيئة خلال المرحلة الماضية وهما محور إنفاذ القانون الذي استطاعت الهيئة من خلاله الحد من ممارسات الفساد بنسبة كبيرة في القطاعين العام والخاص و قد أشار في كلمته إلى أهمية تفعيل وتعظيم الشراكة بين مختلف شرائح المجتمع كافة سواءً في القطاعين العام والخاص أو منظمات المجتمع المدني أو الإعلام وقادة الرأي .

وقد شارك الوفد الأردني في العديد من الاجتماعات واللقاءات التي عقدت على هامش المؤتمر من بينها الجلسة الخاصة بمستقبل الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد في الدول العربية، حيث تم تقديم إيجاز حول التجربة الأردنية في مجال إعداد وتبني الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد. إضافة إلى المشاركة في الجلسة الخاصة بتعزيز نزاهة القضاء والتي جاءت نتاج ورشة العمل التي عقدت في عمان في منتصف عام ٢٠١٣ بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والشبكة العربية لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة (ACINET).

أيضا شارك الوفد في الجلسات المتعلقة بدور المبلغين في الكشف عن أفعال الفساد وآليات تحفيزهم وحمايتهم .

كما شارك الوفد في الاجتماعات العربية التي عقدت على هامش المؤتمر ومنها الاجتماع التشاوري حول مشروع القرار السويسري الخاص بإلزامية إشراك مؤسسات المجتمع المدني في عمليات المراجعة التي ستخضع لها الدول الاطراف للدورات القادمة، واجتماع الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، كما شارك الوفد في اجتماعات المجموعة الإقليمية (الـ٧٧ + الصين) بوصف الأردن عضواً فيها.

الوفد الأردني المشارك بأعمال الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في بنما

ثانياً: آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أقرت الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في دورتها الثالثة التي عقدت في العاصمة القطرية الدوحة عام ٢٠٠٩ آلية لاستعراض مدى التزام هذه الدول بتنفيذ الاتفاقية، تهدف إلى تزويد مؤتمر الدول الأطراف بمعلومات عن مدى موائمة التشريعات الوطنية مع بنود الاتفاقية وبيان التدابير والإجراءات التي تتخذها الدول لتنفيذ الاتفاقية والصعوبات التي تواجهها للقيام بذلك. بحيث تتألف كل مرحلة استعراضية من دورتين استعراضيتين، مدة كل منهما خمس سنوات، وأن يُستعرض في كل سنة من السنوات الأربع الأولى من كل دورة استعراضية رُبع عدد الدول الأطراف؛ على أن يُستعرض أثناء الدورة الأولى الفصل الثالث (التجريم وانفاذ القانون) والفصل الرابع (التعاون الدولي)، ويستعرض أثناء الدورة الثانية الفصل الثاني (التدابير الوقائية) والفصل الخامس (استرداد الموجودات).

وفي هذا الإطار، وفي السنة الأولى من الدورة الأولى من عملية الاستعراض وقع الاختيار بالقرعة على الأردن ليكون من بين الدول التي تم استعراض تجربتها في مكافحة الفساد، ووقع الاختيار على دولتي نيجيريا وجزر المالديف لتكونا المسؤولتين عن استعراض التجربة الأردنية. وخلال أعمال الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف الموقعة على الاتفاقية الذي عقد في مراكش بالمملكة المغربية، خلال الفترة من ٢٤-٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، تم اعتماد تقرير مراجعة الأردن ونشر الملخص التنفيذي لهذا التقرير، وتم من خلاله تحديد احتياجات الأردن من المساعدات الفنية والتقنية اللازمة لتفعيل جهوده في مكافحة الفساد (٦).

وفي المرحلة الثانية من الدورة الأولى من آلية الاستعراض، تم إجراء القرعة واختيار الأردن وماليزيا لاستعراض مدى التزام وتنفيذ جمهورية العراق بتنفيذ الاتفاقية.

أما في المرحلة الرابعة من الدورة الأولى، وقعت القرعة على كل من الأردن والهوندوراس لاستعراض مدى التزام مملكة البحرين بتنفيذ الاتفاقية، وقد تمت مخاطبة رئيس الوزراء لغايات تشكيل فريق الخبراء والفريق المساند وضباط الاتصال المعنيين بالمراجعة، على أن يتم تسليم تقرير الاستعراض في العام ٢٠١٤.

ثالثاً: مشاريع التعاون

تعمل الهيئة على تعزيز التعاون والتواصل والتنسيق مع كافة الجهات الإقليمية والدولية أبرزها: الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (ACINET)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، والاتحاد الأوروبي (EU)، والبنك الدولي (WB)، والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، والأكاديمية الماليزية لمكافحة الفساد. إضافة إلى جهود أخرى من أبرزها:

١. مشروع التعاون بين هيئة مكافحة الفساد والمشروع الإقليمي لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

أطلق في ٣٠ حزيران، ٢٠١٣ مشروع التعاون بين هيئة مكافحة الفساد والمشروع الإقليمي لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يهدف إلى تعزيز قدرة هيئة مكافحة الفساد على وضع وتنفيذ تدابير وقائية ضد الفساد وبشكل تشاركي.

واستند مشروع التعاون على أربعة محاور وهي:

أولاً: دعم الهيئة لإدارة وتشكيل فريق وطني لمراجعة مدى التزام الأردن بتنفيذ الفصل الثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمتعلق بالوقاية من الفساد (التدابير الوقائية)، وتقديم التدريب اللازم له، وتنظيم اجتماعات عمل وطنية تشارك بها كافة مؤسسات الدولة المعنية بالوقاية من الفساد يتم خلالها الاتفاق على آليات التقييم وجمع المعلومات.

ثانياً: بناء قدرات الهيئة في مجال القيام بعمليات رصد وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتشكيل وحدة عمل متخصصة وتدريبها لتكون قادرة على استخدام أدوات القياس الحديثة والقيام بواجبها على أكمل وجه.

ثالثاً: تنمية قدرات دائرة الوقاية، وتدريب العاملين فيها على تنفيذ المهام الوقائية للهيئة بما يتفق والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتنظيم سلسلة ندوات وطنية يتم خلالها التركيز على ثلاثة من المواضيع الوقائية التي أشارت إليها الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. إضافة الى مساعدة الدائرة على تبني آليات بناء خطط عمل مفصلة للوقاية من الفساد، وتوفير التمويل المالي لتنفيذ بعض هذه الخطط.

---

(٦)- يمكن الاطلاع على الملخص التنفيذي لتقرير المراجعة باللغتين العربية والإنجليزية من خلال الرابط التالي:
http://www.jacc.gov.jo/tabid/151/smid/473/ArticleID/32/language/ar-JO/Default.aspx

رابعاً: تنمية قدرات الهيئة في مجال الاتصال والتشبيك مع التركيز على مؤسسات المجتمع المدني والإعلام والجمهور بشكل عام، وتشكيل وحدة عمل داخل الهيئة لتكون معنية بالاتصال والتشبيك وتنفيذ برنامج تدريبي متكامل مخصص لبناء قدرة هذه الوحدة وتوفير المساعدة الفنية لتمكينها من تعزيز جودة الموقع الإلكتروني الخاص بالهيئة، وتحسين استخدام وسائط التواصل الاجتماعي، وتقديم المساعدة الفنية لتطوير خطة لتعزيز التعاون ما بين الهيئة والمجتمع المدني، وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ أجزاء من الخطة المقترحة.

٢. مشروع تعزيز المساءلة الاجتماعية في قطاع الصحة في الأردن:

قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منحة قيمتها (٤٠) الف دولار ضمن مشروع تعزيز المساءلة الإجتماعية في القطاع الصحي وقد رأت هيئة مكافحة الفساد ضرورة أن يتولى هذه المهمة المجلس الصحي العالي ، ولوضع هذا المشروع حيّز التنفيذ شُكلت لجنة لدراسته و وضع التوصيات المناسبة ضمت ممثلين عن الهيئة والمجلس الصحي العالي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وقد رأت اللجنة أهمية إطلاق وتطوير موقع الكتروني يعزز التواصل بين الجمهور المتلقي للخدمات الصحية وبين وزارة الصحة حيث أوصت بإطلاق هذا الموقع بعنوان (www.nazaha.jo) وكذلك انتاج فيلم يلقي الضوء على تطوّر ومنجزات ومعيقات الخدمات الصحية في المملكة باللغتين العربية والانجليزية كما أتّفق على أن تستضيف وزارة الصحة هذا الموقع وإدارته .

٣. مشروع التوأمة مع جمهورية فنلندا:

كان هذا المشروع ترجمة لإتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وكأحد ثمار جهود التعاون المشترك لدعم تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد في الأردن. حيث بدأ العمل بالمشروع في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ ولمدة (٢١) شهراً، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي بقيمة ١,٥ مليون يورو.

استند المشروع على أربعة محاور رئيسة تم تقسيم كل محور منها إلى مجموعة من الأنشطة التنفيذية بلغت في مجموعها (٣٦) نشاطاً تنوعت ما بين الدورات التدريبية والزيارات الميدانية وإعداد التقارير التقييمية واقتراح أدلة العمل الخاصة بكل محور من محاور مشروع التوأمة:

١- محور تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد.

٢- محور تعزيز آلية الوقاية من الفساد.

٣- محور الاتصال والتوعية العامة فيما يتعلق بمكافحة الفساد.

٤- محور تعزيز قدرات إنفاذ القانون.

أنشطة المشروع:

خلال مدة المشروع ، تم تخصيص ٧٤٠ يوم عمل لخبراء دوليين من أربعة بلدان من دول الاتحاد الأوروبي المختلفة وبشكل رئيسي من فنلندا للعمل بتعاون لاتفيا وليتوانيا مع الخبراء الأردنيين.

قامت إدارة المشروع باستقطاب الخبراء الدوليين غير المقيمين لفترات قصيرة ومتوسطة، لغايات تقديم خبراتهم من خلال ورش عمل ودورات تدريبية متخصصة في مجال آليات التحقيق المتقدمة، التعاون الدولي واسترداد الموجودات، والكثير من المواضيع التي تخدم هيئة مكافحة الفساد الأردنية وغيرها من الجهات الرقابية المعنية بمكافحة الفساد في الأردن، بالإضافة إلى قيام عدد من الموظفين العاملين في هيئة مكافحة الفساد بزيارات دراسية – استطلاعية إلى أجهزة مكافحة الفساد المختلفة في دول الاتحاد الأوروبي، منها: فنلندا، النمسا، هولندا، واستونيا، لاتفيا ، وليتوانيا وذلك لغايات الاطلاع على أفضل الممارسات المتبعة لدى دول الاتحاد الأوروبي والخاصة بمكافحة الفساد.

وقد ركز المشروع في أنشطته على إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد اعتماداً على الاستبيانات والمقابلات التي أجريت مع مختلف الأطراف من المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ كما تم إعداد دراسات تحليلية لبيان أثر الفساد على الأردن وأخرى تتعلق بتعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد وتطوير أنظمة الحوسبة داخل الهيئة وثالثة تناولت الهيكل التنظيمي والإطار القانوني للهيئة مع تحديد الاحتياجات الخاصة بالتدريب وخطة الأداء والموارد الخاصة.

كما تم إعداد تقارير تحليلية وأدلة عمل خاصة بالشهود والمبلغين وآليات تقديم الشكاوى والبلاغات، ووضع إطار للتعاون والتنسيق ما بين مختلف الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد والوقاية منه خاصة تلك المتعلقة بتتبع الأموال متحصلات الفساد وتجميدها ومصادرتها.

ديمومة المشروع:

لن تتوقف أهداف هذا المشروع الحيوي على مدة (٢١) شهراً التي انتهت في شهر أيلول ٢٠١٣، بل ستتجاوزها للحفاظ على ديمومة نقل المعارف والخبرات بين الطرفين ، حيث أن توقيع وثيقة خطاب النوايا بين الطرفين أكد على مدى جدية الطرفين في تعزيز وتطوير سبل وآليات مكافحة الفساد.

من حفل اختتام مشروع التؤامة مع فنلندا

رابعاً: التفاعل مع المجتمع المحلي والخارجي

حرصاً من الهيئة على تعزيز أواصر التعاون مع الجهات المختلفة سواء المحلية منها أو الإقليمية أو الدولية، تقوم الهيئة باطلاع الجهات ذات العلاقة بشكل مستمر على نشاطاتها وإنجازاتها إيماناً منها بأهمية الشفافية وتأكيداً على مد جسور التعاون والثقة مع الجميع. وتمثلت أبرز الزيارات التي تمت إلى الهيئة بما يلي:

- فقد زار وفد من وزارة العدل الأمريكية إلى الهيئة في ٢٠١٣/٢/٢٥ بهدف التنسيق لعقد دورة تدريبية لموظفي الهيئة والجهات المعنية بموضوع التحقيق وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة.
- استضافت هيئة مكافحة الفساد وعلى مدى يومين متتاليين ١٣-٢٠١٣/٣/١٤ لقاءين حواريين تشاوريين مع "علماء الدين الإسلامي" "ورجال الدين المسيحي" استهدفا تعريف هذه الفئة من العلماء ورجال الدين بالهيئة ووضعهم في صورة الجهود التي تبذلها في مكافحة الفساد وملاحقة جيوبه واجتثاثه من جذوره ما أمكن إلى ذلك سبيلاً وكذلك استنهاض هممهم لمناصرة هذه الجهود واستثمار ثقلهم الديني ومصداقيتهم الإرشادية وعلمهم في تعزيز قيم النزاهة بالمجتمع والتحذير من الفساد ومخاطره.

من لقاء الهيئة مع علماء الدين الاسلامي

من لقاء الهيئة مع رجال الدين المسيحي

• قامت السيدة (كارين هيل) مدير برنامج دعم تحسين الإدارة والحكم الرشيد (SIGMA) والوفد المرافق بزيارة إلى الهيئة بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٨ لمناقشة دعم جهود المملكة في مكافحة الفساد ضمن إطار البرنامج المشترك ما بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من جهة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى والذي يهدف إلى تطوير الإدارة العامة والممارسات الجيدة والحكم الرشيد.

جانب من زيارة مدير برنامج دعم تحسين الإدارة والحكم الرشيد

• انطلاقاً من دور الهيئة في تحسين التنمية الاقتصادية والاستثمارية في الأردن وتعزيز الجهود في مجال إصلاح وتطوير بيئة الأعمال، وإيماناً منها بضرورة المحافظة على بيئة استثمارية نزيهة وجاذبة للاستثمار من كافة الدول الشقيقة والصديقة، عقدت الهيئة على مدى ثلاثة أيام في الفترة ٢٢-٢٤/٤/٢٠١٣ لقاءات مع الملحقين التجاريين المعتمدين في السفارات العربية والأجنبية ودول الاتحاد الأوروبي بهدف تعريفهم بهيئة مكافحة الفساد وجهودها والاستماع منهم إلى وجهات النظر المختلفة حول آليات تعزيز نزاهة بيئة الأعمال في الأردن.

لقاء الهيئة مع الملحقين التجارين المعتمدين في السفارات العربية

لقاء الهيئة مع الملحقين التجارين المعتمدين في السفارات الأجنبية

لقاء الهيئة مع الملحقين التجارين المعتمدين في دول الاتحاد الأوروبي

• وبتاريخ ٢٠١٣/٥/٩، زارت مجموعة ضباط من مديرية الأمن العام هيئة مكافحة الفساد للتعرف على الجهود التي بذلتها وتبذلها كوادرها على صعيد مكافحة الفساد وتجفيف منابعه وصلاحياتها ومهامها وسبل التعاون بينها وبين مديرية الأمن العام على هذا الصعيد.

لقاء مجلس الهيئة مع قيادات من الامن العام

• وبتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٠، عقدت الهيئة لقاءً مع ممثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/ برنامج الاستثمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA-OECD Investment Programme) السيدة نيكولا كاش وممثلين عن النيابة العامة، وزارة الصناعة والتجارة، هيئة الأوراق المالية، دائرة مراقبة الشركات ومؤسسة تشجيع الاستثمار وذلك لمناقشة وجهات النظر حول المبادرة التي تتقدم بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لاستعراض الجهود الوطنية لتعزيز النزاهة في بيئة الأعمال في الأردن وسبل تطويرها.

• وبتاريخ ٢٠١٣/٦/١٣، استضافت الهيئة وبالتعاون مع سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في الأردن الخبير الأمريكي السيد مايكل هيرشمان للحديث حول " تقنيات الشفافية ومكافحة الفساد ".

جانب من لقاء تقنيات الشفافية

• وحرصاً من الهيئة على تعزيز منظومة النزاهة والشفافية واستدامة قنوات التواصل مع المؤسسات الإعلامية، وبتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٤ تم عقد اجتماع خاص برؤساء تحرير المواقع الإلكترونية، أعربوا خلاله عن رغبتهم في تعزيز التعاون مع الهيئة، واستمرارية عقد مثل تلك اللقاءات بشكل دوري؛ وخلال الاجتماع تم توجيه رسالة لرؤساء تحرير المواقع الإلكترونية بعدم نشر أي تصريحات غير دقيقة وخارجة عن سياق الموضوع ونسبها للهيئة وحثهم على عدم اغتيال الشخصيات.

لقاء مجلس الهيئة مع بعض ناشري الصحافة الإلكترونية

• وبتاريخ ٢٠١٣/٧/٢ استقبلت الهيئة وفداً جزائرياً مكوناً من كل من السيد أحمد غاي (عضو الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته) والسيد أمالو كمال (رئيس قسم التنسيق والتعاون الدولي في الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته)، حيث تمت مناقشة أوجه التعاون المستقبلية بين هيئة مكافحة الفساد الأردنية والهيئة الوطنية الجزائرية للوقاية من الفساد ومكافحته.

• كما زار وفد بريطاني هيئة مكافحة الفساد بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٨ بهدف مناقشة مشروع إنشاء وحدة حكومية متخصصة باسترداد الأموال.

• في الفترة من ٢-٢٠١٣/١٠/٣، استضافت الهيئة وفداً رسمياً برئاسة رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد في الكويت المستشار عبدالرحمن النمش وعضوية كل من السيد مشاري المطيري والسيد داوود الجراح عضوي مجلس الأمناء في الهيئة. تم خلال الزيارة استعراض التجربتين الكويتية والأردنية في مكافحة الفساد، كما تمت مناقشة التحديات والمصاعب التي تواجه الجانبين وسبل التغلب عليها وتطوير الأساليب لمحاربة ظاهرة الفساد والوقاية منها. وقام الوفد الضيف بالاطلاع على آليات دوائر الهيئة واللقاء بمجموعة من الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية.

وفد الهيئة العامة لمكافحة الفساد الكويتية

• وبتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٩ استقبلت الهيئة وفداً مكوناً من أعضاء من مجلس إدارة هيئة مكافحة الفساد الليبية للتعرف على المهام التي تقوم بها الهيئة وآلية تعاملها مع قضايا الفساد والإجراءات التي تتخذها في مجال تعزيز الوقاية من الفساد والتوعية بمخاطره وتدارس آفاق التعاون المشترك وسبل الاستفادة من التجربة الأردنية.

• واستضافت الهيئة بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٩ مجموعة من ممثلي الدول المانحة (السفارة البريطانية، السفارة الهولندية، المفوضية الاوروبية، الاتحاد الاوروبي، السفارة الأمريكية، السفارة الفرنسية، برنامج المساعدة الأمريكية (USAID) للتعريف بمهام الهيئة وآلية تعاملها مع قضايا الفساد والإجراءات التي تتخذها في مجال تعزيز الوقاية من الفساد والتوعية بمخاطره.

• كما زار الهيئة مندوبون من السفارة الاسبانية في ٢٠١٣/١١/١٣ لمناقشة سبل دعم الهيئة في مجال الوقاية ومكافحة الفساد ضمن مشروع "مسار".

خامساً: مشاركة الهيئة بالمنتديات الدولية

حرصت الهيئة على المشاركة الفاعلة في مؤتمرات الدول الأطراف المعنية بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بهدف التعرف على أفضل الوسائل الدولية للوقاية من الفساد ومكافحته، بالإضافة إلى المشاركة في اجتماعات الفرق العاملة الحكومية المعنية في قضايا استرداد الموجودات وسبل الوقاية منه، وكذلك آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وتأكيداً لما تقدم نورد مشاركات الهيئة على النحو الآتي:

• فقد شاركت الهيئة بأعمال المؤتمر الرابع للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد الذي عقد في بيروت، الجمهورية اللبنانية، بتاريخ ١٤-٢٠١٣/٤/١٦ تحت عنوان "**التوفيق بين الواقع والمأمول: نحو مزيد من الابتكار والتجديد في مكافحة الفساد**"(٧).

المشاركون بأعمال المؤتمر الرابع للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في بيروت

(٧)- للاطلاع على الورقة المقدمة في المؤتمر يرجى زيارة موقع الهيئة الالكتروني : www.jacc.gov.jo

• المشاركة بأعمال "**ورشة عمل (Boot Camp) حول الرقابة والتدقيق والتفتيش**" الذي عقد في العاصمة اللبنانية بيروت في الفترة ٢٢-٢٤/٤/٢٠١٤ وبدعم من البنك الدولي.

• المشاركة في ملتقى بغداد الدولي تحت شعار "**تقييم استراتيجية مكافحة الفساد واسترداد الأصول، رؤية شاملة نحو بناء مجتمع نزيه**" الذي عقد في بغداد في الفترة ٨-٩/٥/٢٠١٣ وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

• المشاركة بأعمال ورشة "**الإدارة الرشيدة للأدوية**" التي عقدت في العاصمة المصرية القاهرة في الفترة ١٠-١٢/٦/٢٠١٣ وبدعم من منظمة الصحة العالمية. وقدم ممثل هيئة مكافحة الفساد مدونة سلوك وظيفي وميثاق أخلاقي للعاملين في مهنة الصيدلة وكذلك إعداد دليل لإدارة تضارب المصالح للعاملين في القطاع الصيدلاني، وقد كان الهدف من الورشة إطلاع باقي الدول العربية على تجربة الأردن في هذا المجال، وكذلك رفع مستوى الوعي لدى المشاركين من مختلف الدول العربية بأهمية إعداد مدونة السلوك وإعداد دليل إدارة تضارب المصالح.

• المشاركة بأعمال **الدورة الخاصة الثانية للمنتدى العربي لاسترداد الموجودات** والتي عقدت في الفترة من ١١-١٣/٦/٢٠١٣ في شرم الشيخ/ مصر وبدعم من البنك الدولي وتمثلت أهدافها في تبادل الممارسات الجيدة فيما يخص إجراء التحقيقات المالية. والتوعية بالاستراتيجيات الموجّهة نحو النتائج فيما يخص تخطيط وقيادة التحقيقات المالية التي تتعدد فيها الجهات المستهدفة والموجودات والولايات القضائية، والتعرّف على شتى الأدوات والتقنيات التي تكفل نجاح التحقيقات المالية، وتوفير محفل يتيح عقد الاجتماعات الجانبية.

• المشاركة بأعمال ورشة العمل التي عقدت يومي ٢٥-٢٦/٦/٢٠١٣ في العاصمة الفرنسية باريس بتنظيم ودعم من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) تحت عنوان "**الاطلاع على خطة عمل الاردن المرتبطة بمبادرة شراكة الحكومات الشفافة**" حيث تم تقديم عرض متكامل عن التطورات التشريعية والمؤسسية فيما يتعلق بتطبيق معايير النزاهة ومكافحة الفساد في الأردن، وآخر المستجدات على هذا الصعيد.

• المشاركة في البرنامج التدريبي ضمن برنامج التعاون الفني الماليزي لعام ٢٠١٣ خلال الفترة من ٢٤ -٢٠١٣/٦/٢٨، في مقر الأكاديمية الماليزية لمكافحة الفساد بعنوان "**شهادة برنامج تدريبي تنفيذي متقدم في مجال الإدارة الاستراتيجية لمكافحة الفساد**".

• المشاركة بأعمال "**المؤتمر الرابع لجهات الاتصال العالمية المتعلق باسترداد الأصول والدورة التدريبية**" الذي عقد في بانكوك في الفترة من ٣-٧/٧/٢٠١٣ باستضافة من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في تايلند وبتنظيم من وحدة الإنتربول لمكافحة الفساد بالتعاون مع مبادرة استرداد الأصول المسروقة (ستار)، وهي مبادرة مشتركة بين البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أطلقت بالتعاون مع وزارة الخارجية الأمريكية.

• المشاركة بأعمال المؤتمر العلمي المهني الدولي العاشر تحت عنوان "**دور مهنة التدقيق في تعزيز الرقابة ومكافحة الفساد**" الذي عقدته جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين تحت رعاية رئيس الوزراء يومي ١١-١٢/٩/٢٠١٣ بحضور رئيس اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب وممثلي منظمات المحاسبين والمراجعين العرب أعضاء الاتحاد.

• المشاركة بأعمال ورشة العمل الإقليمية بعنوان "**النزاهة في العلاقة بين القطاعين الخاص والعام في البلدان العربية**" التي عقدت في الدار البيضاء، المملكة المغربية في ٢٤-٢٥/٩/٢٠١٣ بدعم من المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تأتي الورشة في إطار سلسلة من النشاطات الإقليمية الهادفة إلى تعزيز نزاهة القطاع الخاص في المنطقة العربية.

• المشاركة بأعمال منتدى الكويت للشفافية السابع تحت عنوان "**حوكمة التعليم: نزاهة التعليم وتعليم النزاهة**" الذي عقد خلال الفترة ٢٨-٢٠١٣/١٠/٢٩ وذلك بالتعاون مع المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمشاركة نخبة من المسؤولين والخبراء والمختصين من الكويت ومن عدة دول عربية ومنظمات إقليمية ودولية في الجلسات العلمية للمنتدى.

سادساً: الفعاليات الإقليمية والدولية التي عقدت في الأردن

• بتاريخ ٢٠١٣/٢/٤ نظمت هيئة مكافحة الفساد بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/ برنامج الاستثمار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (OECD) حلقة نقاشية تحت عنوان "**دور القطاعين العام والخاص بتعزيز نزاهة بيئة الأعمال في الأردن**".

شارك في الحلقة النقاشية ممثلون عن كلٍ من القطاع العام، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، بعض الإعلاميين المتخصصين في الأمور الاقتصادية، إضافة لمجموعة من الخبراء المحليين والدوليين؛ ناقشوا خلالها التشريعات الأردنية ذات العلاقة بتعزيز نزاهة بيئة الأعمال ومكافحة الفساد في القطاع الخاص، مع التركيز على دور القطاعين العام والخاص في تطوير أساليب تعزيز نزاهة بيئة الأعمال في الأردن، كما تم استعراض أبرز المعايير الدولية المتبعة في هذا الإطار.

جانب من الحلقة النقاشية " دور القطاعين العام والخاص في تعزيز نزاهة بيئة الأعمال "

• المشاركة بأعمال المؤتمر الإقليمي الأول "**تعزيز المواطنة ومكافحة الفساد في المنطقة العربية**" الذي عُقد في عمان بالفترة ١٢-٢/١٣ /٢٠١٣ بتنظيم من مركز الرؤى للدراسات التنموية والاستراتيجية ومركز الشفافية الأردني.

لقاء المؤتمر الأقليمي حول " تعزيز المواطنة ومكافحة الفساد "

• المشاركة في إطلاق برنامج تدريبي للصحافيين لتغطية قضايا الحاكمية الرشيدة ومكافحة الفساد بتنظيم من شبكة أريج للصحافة الاستقصائية، وبالتعاون مع مؤسسة طومسون رويترز العالمية وبدعم من وزارة الخارجية البريطانية (صندوق الشراكة مع العالم العربي).

•المشاركة في ورشة عمل بعنوان "**الحوكمة الرشيدة في مكافحة الفساد**" نظمها مركز الرؤى للدراسات التنموية والاستراتيجية في عمان بالتعاون مع مؤسسة طلال ابو غزالة والسفارة السويسرية وهيئة مكافحة الفساد في دولة فلسطين في ٢٠١٣/٦/١٥. تم خلال الورشة مناقشة مخاطر الفساد وأبعاده وطرق مكافحته، وتفعيل دور المجتمع المدني والأحزاب السياسية الأردنية في الإصلاح التشريعي.

ورشة " الحوكمة الرشيدة في مكافحة الفساد "

• عقدت الهيئة في الثلاثين من حزيران ٢٠١٣ ولمدة يومين برعاية رئيس الوزراء ورشة العمل الاقليمية وتعزيز النزاهة في القضاء وذلك بالتعاون مع المجلس القضائي ووزارة العدل الأردنية، وبدعم مشترك من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) .

المشاركون في ورشة " تعزيز النزاهة في القضاء "

• المشاركة بأعمال ورشة عمل "**دعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في فلسطين**" والتي أقيمت في عمان خلال الفترة من ١٤-٢٠١٣/٩/١٥ بمشاركة عدد من الخبراء الإقليميين في المنطقة العربية.

ورشة " دعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة في فلسطين "

• عقدت هيئة مكافحة الفساد يومي ١٧ و٢٠١٣/٩/١٨ دورة تدريبية لفريق المراجعة الوطني في المملكة الأردنية الهاشمية حول **استعراض تنفيذ التدابير الوقائية في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الأردن**. وذلك بدعم من المشروع الإقليمي لـ "مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك في إطار جهود تنفيذ برنامج العمل المشترك بين هيئة مكافحة الفساد والمشروع الإقليمي. يتألف الفريق الوطني المشارك من ٣٤ متخصصاً يمثّلون مختلف الجهات المعنية من وزارات ومؤسسات وأجهزة رقابية وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص والإعلام.

دورة " استعراض تنفيذ التدابير الوقائية "

• عقدت هيئة مكافحة الفساد بالتعاون مع غرفة التجارة الأمريكية – الأردن (AmCham) وبدعم من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية يومي ٧-٢٠١٣/١٠/٨ فعالية تحت عنوان "**تعزيز الشفافية والنزاهة في القطاع الخاص**" هدفت إلى توفير الفرصة لرجال الأعمال الأردنيين ليكون لديهم فهماً افضل لأهمية النزاهة في الأعمال وإعطائهم الفرصة لتقديم أفكارهم حول أفضل الطرق للتشجيع على النزاهة في المعاملات والأعمال التجارية عن طريق تبني سياسات الامتثال وتنفيذ مدونة السلوك في شركاتهم.

ورشة عمل حول " تعزيز النزاهة والشفافية في القطاع الخاص "

• عقدت هيئة مكافحة الفساد وبالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية في الفترة ٣٠-٢٠١٣/١٠/٣١ المائدة المستديرة (**متابعة أعمال الملتقى الاقليمي الثاني لهيئات مكافحة الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "تعزيز التفاعل مع منظمات المجتمع المدني – ترويج السياسات الوطنية لمكافحة الفساد**") وذلك امتداداً لاجتماع المائدة المستديرة الذي عقد في تونس في شهر أيار ٢٠١٣. هدفت فعاليّة المتابعة هذه لإشراك ممثلي الحكومة والمجتمع المدني الذين لم يتمكنوا من حضور فعاليّة تونس في التعرف على آلية تعزيز شفافيّة ومسؤوليّة مؤسسات الدولة والاستكشاف الأعمق لكيفيّة ترجمة توصيات اجتماع المائدة المستديرة في تونس إلى برامج عمليّة، خاصة بالنسبة لهيئات مكافحة الفساد الجديدة والوليدة.

هيئة مكافحة الفساد
ANTI-CORRUPTION COMMISSION

الرشوة

الرشوة .. عمل غير أخلاقي
فلا تكن أحد أركانها

للشكاوي : 5681365
www.jacc.gov.jo
@Jordan_Acc
shkwa@jacc.gov.jo
Anti Corruption Commission

القسم الرابع: الإدارة وبناء القدرات المؤسسية

تقوم دائرة الشؤون الإدارية في هيئة مكافحة الفساد بدور حيوي وهام من خلال إستقطاب الكفاءات البشرية المؤهلة والإستمرارية في تنمية الموارد البشرية وتطويرها وإكسابها المهارات اللازمة للقيام بعملها على أكمل وجه ولمواكبة التطورات الخارجية. كما تعمل الدائرة على تقديم الخدمات اللوجستية الضرورية اللازمة لكافة أقسام ودوائر الهيئة لتمكينها من القيام بالأعمال الموكولة إليها بسهولة ويسر. وتضم دائرة الشؤون الإدارية الأقسام التالية:

١. قسم التخطيط والتطوير والتدريب: ويتولى إدارة جميع النشاطات المتعلقة بالتخطيط والتطوير والتدريب من حيث تحديث الهياكل التنظيمية، والأوصاف الوظيفية، وتطوير مقاييس للأداء والكفاءة للعاملين في الهيئة، و وضع سياسات الإستقطاب والتحفيز، وإعداد خطط التدريب التي تهدف إلى تطوير العنصر البشري في الهيئة وتنميته، وتوثيق إجراءات عمل قياسية فعالة لكافة عمليات الهيئة و الخدمات التي تقدمها وإعداد وإدارة دليل العمليات، وإعداد وإدارة دليل الجودة .

٢. قسم الموارد البشرية: ويتولى إدارة جميع النشاطات المتعلقة بالموارد البشرية من حيث تحديد احتياجات الهيئة من الموارد البشرية باستخدام المنهجيات والآليات المخصصة لهذه الغاية، وبما ينسجم مع تعليمات تخطيط الموارد البشرية في الخدمة المدنية، ومراجعة احتياجات الهيئة من الموارد البشرية وإجراء التحديثات المطلوبة على جدول التشكيلات، وإعداد خطط متوسطة وطويلة المدى للموارد البشرية ومتابعة تنفيذها، وإعداد جدول تشكيلات الوظائف سنوياً، وإعداد الإحصائيات المتعلقة بخصائص وسمات الموارد البشرية، ومتابعة تحديث البيانات الخاصة بالموارد البشرية في الهيئة، وإعداد براءة التشكيلات لكل موظف في حال إجراء أي تعديل على وضعه الوظيفي، والإشراف والمتابعة على تنفيذ كافة الأعمال المتعلقة بإصدار بطاقة الموظف والخبرات، وبطاقات التأمين الصحي، ومتابعة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالموظف .

٣. قسم الخدمات المساندة: ويتولى إدارة جميع الأنشطة اللوجستية المتعلقة بتنفيذ أعمال الصيانة العامة لجميع مرافق الهيئة وموجوداتها وإدامة هذه الصيانة بشكل دائم وتجديد عقود الصيانة، وإجراء التفقد اليومي والتأكد من سلامة الأجهزة العاملة (التبريد والتدفئة) وأنظمة الإنذار للحريق والمصاعد والمقسم والخطوط الهاتفية، ومتابعة قيام المتعهدين بتنفيذ أعمال الصيانة المطلوبة وفق عقود الصيانة المقدمة منهم، ووضع شروط العطاءات الخاصة بأعمال النظافة والإشراف على أداء شركات النظافة للحفاظ على نظافة المبنى حسب الشروط والعقد المبرم مع الشركة المحال عليها عطاء النظافة .

أولاً: بناء وتنمية قدرات موظفي الهيئة

إنطلاقا من إيمان الهيئة بأهمية التدريب لما له من دور فاعل في تنمية رأس المال البشري وإكساب الكوادر البشرية المعارف والمهارات اللازمة التي تمكنها من القيام بأعمالها بفاعلية وكفاءة، ولتواكب المستجدات والتطورات في مجال مكافحة الفساد فقد قامت الهيئة بتحديد الإحتياجات التدريبية وإعداد وتنفيذ خطة التدريب للعام (٢٠١٣) بالتعاون مع معهد الإدارة الفنلندي من خلال مشروع التوأمة ما بين الهيئة ودولة فنلندا، كما تم إبتعاث موظفي الهيئة للمشاركة في العديد من البرامج التدريبية وورش العمل المتخصصة في مجال مكافحة الفساد ومختلف المجالات الإدارية والمالية ووفقا لما هو مبين في الجدول أدناه:

جدول رقم (٨)

البرامج وورش العمل التدريبية الداخلية لعام 2013			
التسلسل	اسم البرنامج/ الورشة التدريبية	الجهة المنفذة	عدد المشاركين
١.	دورة التحقيق والملاحقة القضائية في قضايا الفساد	الهيئة بالتعاون مع مكتب التنمية والمساعدة والتدريب الخارجي للادعاء العام/ وزارة العدل الأمريكية	١٦
٢.	ترؤس تحقيقات قضايا الفساد	الهيئة من خلال مشروع التوأمة	١٦
٣.	التعاون الدولي والمساعدة القانونية	الهيئة من خلال مشروع التوأمة	١١
٤.	التحليل العملياتي للجرائم	الهيئة من خلال مشروع التوأمة	١٢
٥.	تدريب المدربين	الهيئة من خلال مشروع التوأمة	٢٢
٦.	مكافحة غسل الأموال وتعقب العائدات	الهيئة من خلال مشروع التوأمة	١٥
٧.	مهارات التحقيق	الهيئة من خلال مشروع التوأمة	١١
٨.	مقدمة إلى التحليل الجنائي باستخدام تكنولوجيا المعلومات	الهيئة من خلال مشروع التوأمة	١٧
٩.	تقييم المخاطر المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وخطط العمل	الهيئة من خلال مشروع التوأمة	١٧
١٠.	العمليات السرية والمشتريات الصورية	الهيئة من خلال مشروع التوأمة	١٨
١١.	ورشة عمل تجنيد المصادر	الهيئة من خلال مشروع التوأمة	١٨
١٢.	حماية الشهود والتعامل مع المبلغين	الهيئة من خلال مشروع التوأمة	١٦
١٣.	قيادة التحقيقات في قضايا الفساد	الهيئة من خلال مشروع التوأمة	٩
١٤.	ورشة عمل التجربة الليتوانية في مجال مكافحة الفساد	الهيئة من خلال مشروع التوأمة جمهورية ليتوانيا	٧
١٥.	المؤتمر المهني العاشر حول دور مهنة التدقيق في تعزيز الرقابة ومكافحة الفساد	جمعية المحاسبين القانونيين	٢
١٦.	استخدام السيارات الحكومية حسب بلاغات الرئاسة	ديوان المحاسبة	١
١٧.	مكافحة الفساد المالي والاداري	ديوان المحاسبة	٢
١٨.	رقابة الأداء	ديوان المحاسبة	٢

التسلسل	اسم البرنامج/ الورشة التدريبية	الجهة المنفذة	عدد المشاركين
.١٩	الرقابة على قطاع الخدمات الحكومية	ديوان المحاسبة	١
.٢٠	الرقابة الإدارية	ديوان المحاسبة	٣
.٢١	تفعيل وحدات الرقابة الداخلية	ديوان المحاسبة	١
.٢٢	الرقابة على العطاءات الحكومية واللوازم	ديوان المحاسبة	١
.٢٣	الموازنات التقديرية	ديوان المحاسبة	١
.٢٤	لجان التدقيق	ديوان المحاسبة	١
.٢٥	ورشة عمل تكنولوجيا البرمجيات في مجال التحقيقات الجزائية و الاستخبارية الذكية	شركة عالم الاستثمار للتنمية والتكنولوجيا	٣
.٢٦	دورة استخدام مقاسم هاتفية	مؤسسة التدريب المهني	١
.٢٧	Integrated skills course at the level 4-B	مركز اللغة الأمريكي	٣
.٢٨	مهارات الحوار وفن الإقناع	معهد الإدارة العامة	٥
.٢٩	التنبؤ وادارة المخاطر	معهد الإدارة العامة	٣
.٣٠	الاتصالات الإدارية المتميزة وفن التعامل مع الآخرين	معهد الإدارة العامة	٥
.٣١	دور الرقابة الداخلية في الحاكمية المالية	معهد الإدارة العامة	١
.٣٢	اعداد الموازنات الحكومية وتحليل الحسابات	معهد الإدارة العامة	١
.٣٣	دور الحاكمية في الرقابة الداخلية	معهد الإدارة العامة	١
.٣٤	الاستراتيجيات المتقدمة للعلاقات العامة والإعلام	معهد الإدارة العامة	٢
.٣٥	الاستقصاء والبحث في قضايا حقوق الإنسان	معهد الإعلام الأردني	١
.٣٦	أساسيات ادارة الموارد البشرية	مفتاح الأعمال للاستشارات الإدارية والتدريب	١
.٣٧	المعايير الدولية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح ومنهجية تقييم الالتزام الفني بتلك المعايير وفعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرتين عن مجموعة العمل المالي (FATF)	وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	٢
.٣٨	التعامل مع قضايا مكافحة الإرهاب في القانون الفرنسي والقانون الأردني	وزارة العدل / المعهد القضائي	٢
.٣٩	ورشة عمل اصلاح الرقابة والتدقيق الداخلي في الأردن	وزارة المالية / المركز التدريبي	٢
.٤٠	برنامج بناء القدرات القيادية	وزارة تطوير القطاع العام	٢

التسلسل	اسم البرنامج/ الورشة التدريبية	الجهة المنفذة	عدد المشاركين
٤١.	الدورة الصحفية الشاملة	وكالة الأنباء الأردنية	٢
٤٢.	Implementing and Managing Microsoft Server Virtualization	شركة الخدمات الفنية للكمبيوتر	١
٤٣.	Anti-Money Laundering and Investigation Skills course	كلية الشرطة/ الأكاديمية العالمية (College of policing)	١
٤٤.	دورة ادارة المشاريع project Management	شركة أوبتيمايزا (optimiza)	١
٤٥.	تقصي الحقائق والبحث في تغطية حقوق الإنسان والمعايير القانونية الناظمة لعمل الصحافيين	معهد الإعلام الأردني	١

ثانياً: دعم المؤسسية في عمل الهيئة

قام قسم التخطيط والتطوير والتدريب بإعداد دليل مهام الوحدات الإدارية للعام (٢٠١٣) حيث تضمن الدليل وصفاً دقيقاً للمهام والواجبات الموكلة لكافة أقسام ودوائر الهيئة، وكذلك قام القسم بتحديث كافة المسميات الوظيفية و بطاقات الوصف الوظيفي لكافة وظائف الهيئة وبما ينسجم مع تعليمات وصف وتوصيف الوظائف في الخدمة المدنية. كما قام قسم التخطيط والتطوير والتدريب بتشكيل لجنة تتولى إقتراح هيكل تنظيمي جديد للهيئة يحاكي المستجدات التي طرأت في مجال مكافحة الفساد، ومن أبرز المقترحات التي تضمنها الهيكل التنظيمي إنشاء وحدة مختصة لحماية الشهود والخبراء والمبلغين، وإتباع مهمة تتبع وإسترداد متحصلات جرائم الفساد إلى قسم المتابعة في دائرة المعلومات والتحقيق وذلك تنفيذا لما ورد في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام (٢٠١٣ – ٢٠١٤).

ثالثاً: الحوسبة وتكنولوجيا المعلومات

باعتبار أن تكنولوجيا المعلومات أصبحت تمثل العصب الحيوي لأي مؤسسة، فإن الهيئة تولي القسم المعني بأنظمة المعلومات الأهمية اللازمة للقيام بالمهام الموكلة إليه بكفاءة وفعالية وذلك من خلال رفده باحتياجاته من الموارد البشرية والأجهزة التقنية اللازمة للعمل على حوسبة كافة أعمال الهيئة لغايات زيادة جودة المخرجات من حيث السرعة والدقة، حيث أن الهيئة ولإيمانها بأهمية مواكبة هذه البيئة الديناميكية المتزايدة السرعة قامت بإعادة هيكلة الكيان الإداري المعني بأنظمة المعلومات وتحويله من قسم إلى وحدة ضمن التعديلات الأخيرة على الهيكل التنظيمي الخاص بالهيئة.

وقد قامت الهيئة بتحقيق المنجزات التالية في الحوسبة وتطوير الأنظمة خلال العام ٢٠١٣:

١. نظام تسجيل القضايا.
٢. نظام اللوازم.
٣. نظام حركة السيارات.
٤. نظام البرامج التدريبية.
٥. تطبيق نظام الرواتب الإلكتروني وذلك بالتعاون مع ديوان الخدمة المدنية وذلك من بداية شهر شباط ٢٠١٣.
٦. تحديث البيانات الخاصة بمستودع البيانات والذي يشتمل على بيانات من خمس مؤسسات مختلفة.

القسم الخامس: الرقابة الداخلية

تعتمد وحدة الرقابة الداخلية في هيئة مكافحة الفساد إلى اتباع أساليب الرقابة السابقة واللاحقة والمراجعة الكلية والجزئية من خلال قيامها بفحص وتدقيق ومراجعة كافة مخرجات الأعمال المالية والإدارية في الهيئة لضمان حسن سير العمل وقياس مدى التقيد بالأنظمة والقوانين والتعليمات. وذلك من خلال الفحص والتدقيق والمراجعة اليومية على العمل اليومي وإجازته، وكذلك من خلال عمليات الفحص والمراجعة الميدانية الدورية وغير الدورية والتي ينتج عنها التوصيات التي تتوصل إليها أعمال التدقيق من جراء التدقيق والمشاهدات العينية والفحص الدوري للسجلات والوثائق والمستندات.

نطاق العمل:

إن نطاق عمل وحدة الرقابة الداخلية في هيئة مكافحة الفساد يشتمل على مراجعة الأعمال المالية والإدارية في الهيئة وما يتطلبه ذلك من إجراءات التدقيق والمراجعة على أعمال أقسام كل من الدائرتين المالية والإدارية.

أدوات القياس:

إن أدوات القياس التي تعتمدها وحدة الرقابة الداخلية كمعايير يتم الاستناد إليها لتحديد مدى الالتزام والتقييد بالعمل فيها وتحديد مدى الانحرافات عن تلك المعايير هي: التشريعات الخاصة بالهيئة (قانون الهيئة والأنظمة والتعليمات المنبثقة عنه) والقوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بطبيعة العمل المالي والإداري في الدوائر والمؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى الوصف والتوصيف الوظيفي للمهام والواجبات الرئيسية لكافة الدوائر والأقسام الواقعة ضمن نطاق عمل تدقيق وحدة الرقابة الداخلية.

الإنجازات الفعلية لوحدة الرقابة الداخلية للعام ٢٠١٣:

١. تدقيق كافة المستندات المقدمة للصرف ومستندات المدفوعات الأخرى للعام ٢٠١٣.
٢. الإشراف على أعمال لجان اللوازم.
٣. الإشراف على عمال لجان المشتريات.
٤. الإشراف على أعمال لجان الاستلام.
٥. المشاركة في اعمال لجنة الجرد السنوي.
٦. إجراء الزيارات الدورية لكافة الأقسام والدوائر الواقعة ضمن نطاق عمل وحدة الرقابة الداخلية.
٧. تقديم التقارير المتضمنة نتائج أعمال تدقيق وحدة الرقابة الداخلية مشفوعة بالتوصيات التي خلصت إليها تلك التقارير.
٨. رفع مذكرات المراجعة لمعالي الرئيس وأو للدوائر المعنية فيما يتعلق بملاحظات التدقيق والمراجعة الدورية التي خلصت لها وحدة الرقابة الداخلية.

القسم السادس: خلاصة موازنة الهيئة

قسمت موازنة الهيئة لسنة ٢٠١٣ على ثلاثة برامج للنفقات (الادارة والخدمات المساندة والمعلومات والتحقيق والوقاية والاتصال) وشملت هذه البرامج مشاريع رأسمالية، هي (مشروع الإدارة وإنشاء نظام متكامل للمعلومات ومشروع إدارة الوقاية والاتصال).

جدول رقم (٩)

مخصصات الهيئة ونفقاتها

المخصصات والانفاق الفعلي			
	المخصصات	النفقات	الوفر
جارية	٢,٣٢٨,٠٠٠	٢,٠٧٦,٢٨٣	٢٥١,٧١٧
رأسمالية	١٥٠,٠٠٠	٢٠,٧٧٣	١٢٩,٢٢٧
المجموع	٢,٤٧٨,٠٠٠	٢,٠٩٧,٠٥٦	٣٨٠,٩٤٤

بلغت مخصصات الهيئة في قانون الموازنة ٢٤٧٨٠٠٠ ديناراً موزعة الى ٩٤٪ جارية و ٦٪ رأسمالية.
وبلغت قيمة الانفاق الفعلي ٢،٠٩٧،٠٥٦ ديناراً بنسبة ٨٥٪ من المخصص وكانت النفقات الجارية ٩٩٪ والنفقات الرأسمالية ١٪ من الانفاق الفعلي.

جدول رقم (١٠)

توزيع النفقات الجارية

توزيع النفقات الجارية		
	قيمة الانفاق/ دينار	النسبة من الانفاق الفعلي
الرواتب والاجور والعلاوات	١,٥٨٣,٣٩٨	٧٦,٢٦١٪
النفقات الشغيلية	٣٥٦,١٠١	١٧,١٥١٪
النفقات التحويلية	١٣٥,٣٢٦	٦,٥١٨٪
أخرى / اصول	١,٤٥٨	٠,٠٧٠٪
المجموع	٢,٠٧٦,٢٨٣	

جدول رقم (١١)
النفقات الرأسمالية

النفقات الرأسمالية		
المشـــاريع	قيمة الانفاق/ دينار	النسبة من الانفاق الفعلي
مشروع الادارة	١,٨٨٥	٪٩
انشاء نظام متكامل للمعلومات	١٨,٨٨٨	٪٩١
مشروع ادارة برنامج الوقاية والاتصال	٠	٪٠
المجموع	٢,٠٧٦,٢٨٣	

• تتمثل ايرادات الهيئة الرئيسية في الدعم الحكومي، وتم توقيع حوالات للهيئة وتوريد نقد على النحو التالي:

جدول رقم (١٢)
إيرادات الهيئة في الدعم الحكومي

إيرادات الهيئة في الدعم الحكومي	
	حوالات
دعم حكومي جاري	٢,١٤٣,٢٠٠
دعم حكومي رأسمالي	٩٢,٠٠٠
المجموع	٢,٢٣٥,٢٠٠

وبالتالي فإن هناك فائض نقدي سيتم تحويله الى الايرادات العامة / الخزينة بواقع ١٣٨,١٤٤ ديناراً (الحوالات – الانفاق الفعلي الجاري والرأسمالي).

ويعود عدم انفاق المبالغ المخصصة في النفقات الرأسمالية الى المنحة الاوروبية لوضع الاستراتيجية حيث تم الانفاق على إعداد و وضع الاستراتيجية بكل مراحلها من هذه المنحة، اضافه الى تكاليف الخبراء، وتدريب موظفي الهيئة، بما فيه سفرهم الى الخارج للاستفادة من والاطلاع على تجارب بعض الدول، اضافة الى ان المشاركة في العديد من المؤتمرات، وورش العمل كانت تغطى عن طريق المؤسسات الدولية وليس عن طريق موازنة الهيئة مما وفر هذه النفقات الرأسمالية والنفقات الجارية واعادتها الى الموازنة العامة.

هيئة مكافحة الفساد
ANTI-CORRUPTION COMMISSION

قصور التشريعات

قصور التشريعات يحمي الفاسدين

للشكاوي: 5681365
www.jacc.gov.jo
@Jordan_Acc
shkwa@jacc.gov.jo
Anti Corruption Commission

الاتصال مع الهيئة:

يمكن للهيئة تلقي أي إخبار أو شكوى تتعلق بأفعال الفساد بإحدى الطرق التالية:

1. الحضور شخصياً إلى مبنى الهيئة الواقع في منطقة عرجان – شارع الرياضة – بجانب مديرية الدفاع المدني.
2. الاتصال هاتفياً على الرقم (5503150) أو بإرسال فاكس على الرقم (5540391).
3. التواصل من خلال موقع الهيئة www.jacc.gov.jo أو من خلال البريد الإلكتروني info@jacc.gov.jo
4. لتقديم الشكاوى: shkwa@jacc.gov.jo
5. من خلال مواقع التواصل الاجتماعي:

فيسبوك: Anti Corruption Commission

تويتر: Jordan_ACC@

لجنة إعداد التقرير السنوي:

1. عطوفة الأستاذ الدكتور عبد خرابشة/ عضو مجلس الهيئة/ رئيساً
2. الدكتورة منال خصاونة/ دائرة المعلومات والتحقيق/ عضواً
3. السيدة ربى الصدر/ دائرة الاتصال/ عضواً
4. السيد علي عربيات/ دائرة الشؤون المالية/ عضواً
5. السيد محمود اسماعيل/ دائرة الشؤون الإدارية والتطوير المؤسسي/ عضواً
6. السيدة سمية الحويطي/ دائرة المعلومات والتحقيق/ عضواً
7. بان الكركي/ دائرة الاتصال/ عضواً

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
المملكة الأردنية الهاشمية
هيئة مكافحة الفساد
ANTI-CORRUPTION COMMISSION

عرجان – شارع الرياضة – بجانب مديرية الدفاع المدني

هاتف: 5503150 – فاكس: 5503171

www.jacc.gov.jo